الأحلاف في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية

أ. محمد أبو بكر أحمد حسين

معيد بقسم العلوم السياسية والإدارة العامة

كلية التجارة - جامعة أسيوط

mohamedaboubakr@aun.edu.eg

أ.د إسماعيل صبري مقلد

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية،

عميد كلية التجارة الأسبق - جامعة أسيوط

أ.د منير محمود بدوي

أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية

الأسبق كلية التجارة - جامعة أسيوط

المجلــة العلميــة لكليـــة التجـــارة

كليـــة التجـــارة – جـــامعـــة أسيـــوط

العدد السادس والسبعون – ديسمبر ٢٠٢٢

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

حسين، محمد أبو بكر أحمد، مقلد، إسماعيل صبري، بدوي، منير محمود (٢٠٢٢). الأحلاف في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية. ***المجلة العلمية لكلية التجارة***، كلية التجارة، جامعة أسيوط، العدد ٧٦، ١٢١-١٦١.

رابط المجلة: https://sjcf.journals.ekb.eg/

الأحلاف في العلاقات الدولية: دراسة تأصيلية

أ. محمد أبو بكر أحمد حسين

أ.د إسماعيل صبري مقلد، أ.د منير محمود بدوي

مستخلص الدراسة:

انطلاقًا من الدور المحوري الذي تلعبه الأحلاف في العلاقات الدولية، سواء من حيث إنها تُعدّ إحدى مظاهر التعاون الدولي (الثنائي والجماعي)، أو من حيث إنها بمنزلة أداة رئيسة لا غنى عنها لتنظيم وترتيب العلاقات بين الدول التي تسعى من خلالها إلى حماية مصالحها وتعزيز أمنها، يأتي هذا البحث ليستهدِّف التعرُّف على ماهيّة وطبيعة الأحلاف في حقل العلاقات الدولية. وذلك من خلال التعريف بمفهوم الأحلاف الدولية، والتمييز بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى التي أصبحت تُستخدَم أحيانًا بالتبادل معه. هذا بالإضافةِ إلى التعرُّف على بعض الأنماط الرئيسة للأحلاف الدولية، فضلًا عن تناول ودراسة طبيعة الأحلاف (أسباب تشكيلها، وظائفها، مقومات تماسكها، أسباب انهيارها وتفكُّكها، متطلبات بقائها واستمراريتها وتطورها وتوسُّعها) في إطار الفرضيات الأساسية التي تنطلق منها المدارس الفكرية للعلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، والبنائية الاجتماعية).

الكلمات المفتاحية: الأحلاف الدولية، نظرية العلاقات الدولية، مدارس العلاقات الدولية، حلف شمال الأطلنطي، الناتو، حلف وارسو.

Alliances in International Relations: An Authentic Study

Mr. Mohamed Abou Bakr Ahmed Hussein

Prof. Ismail Sabry Maklad, Prof. Mounir Mahmoud Badawy

mohamedaboubakr@aun.edu.eg

Abstract:

Based on the pivotal role that alliances play in international relations, whether in the sense that they are a manifestation of international cooperation (bilateral and collective), or in that they are a main and indispensable tool for organizing and arranging relations between states through which they seek to protect their interests and enhance their security, This research aims to identify the nature of alliances in the field of international relations. This is through defining the concept of international alliances, and distinguishing between it and some other concepts that have become sometimes used interchangeably with it. This is in addition to identifying some of the main patterns of international alliances, as well as studying the nature of alliances (the reasons for their formation, the components of their cohesion, the reasons for their collapse and disintegration, the requirements for their continuity, development and expansion) within the framework of the basic hypotheses from which the intellectual schools of international relations (Realism, Liberalism, and Social Constructivism).

Keywords: International Alliances, International Relations Theory, Schools of International Relations, North Atlantic Treaty Organization, NATO, Warsaw Pact.

المقدمة:

تلعب الأحلاف دورًا محوريًّا في العلاقات الدولية؛ حيث إنها تُعدّ إحدى مظاهر التعاون الدولي سواء كان ثنائيًّا أو جماعيًّا. كما أنها أداة لا غنى عنها لتنظيم وترتيب العلاقات بين الدول من أجل حماية مصالحها وتعزيز أمنها. وهي ظاهرة قديمة قِدم انشطار العالم إلى كيانات سياسية تتصارع على القوة والنفوذ؛ فمنذ العصور القديمة عَرِفت الدول تفاهمات ثنائية وجماعية تهدف إلى مُجابهة خطر خارجي ما، إمّا دفاعًا أو هجومًا من خلال موقف موحَّد. ففي عام ١٢٩٤ ق.م عُقِدَ حلف بين فرعون مصر "رمسيس الثاني" وملك الحيثيين "خاتيسار". هذا بالإضافةِ إلى أنَّ الدراسات التاريخية تُشير إلى أنَّ العرب قد عرَفوا ظاهرة الأحلاف قديمًا في فترة ما قبل ظهور الإسلام، وأشهر حلف عقدته القبائل العربية -آنذاك- عُرِفَ بـــ «حلف الفضول» (**شكري وناصف، ١٩٧٨: ١٨٤**).

وقد عَرفت أوروبا تلك الظاهرة بقوة، خاصةً خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر سواء لتوظيفها في إدارة الصراعات الأوروبية-الأوروبية أو الأوروبية-العثمانية. كما تمَّ توظيفها كإحدى أهم أدوات السياسة الاستعمارية التي انتهجتها بعض القوى الأوروبية من أجل زيادة نفوذها. واستمرَّت ظاهرة الأحلاف الدولية -وإنْ تغيرَّت خريطتها بعد الحرب العالمية الثانية- لتكون أداة رئيسة لإدارة الصراع فيما بين القطبين العظميين الأمريكي والسوفييتي، وبالذات داخل القارة الأوروبية من خلال حلفي شمال الأطلنطي (الناتو) ووارسو (**علوي، ٢٠١٤: ٢١٦-٢١٧**).

وفي هذا الإطار، تعاظمت الأحلاف الدولية، وأصبحت إحدى الظواهر الرئيسة للعلاقات الدولية التي تزايدت أهميتها عامًا بعد عام. ففي خلال الفترة من سنة ١٨١٥م (مؤتمر فيينا) حتى سنة ١٩٣٩م (نشوب الحرب العالمية الثانية) تمَّ إنشاء ١٣٠ حلفًا دوليًّا. بينما في الفترة من سنة ١٩٢٠م حتى سنة ١٩٥٧م تكوَّنَ ١٣٧ حلفًا دوليًّا؛ أي بمعدل ثلاثة أحلاف تقريبًا لكل سنة. وفي الفترة من سنة ١٩٥٨م حتى سنة ١٩٦٨م تَبلورَ ٤٠ حلفًا دوليًّا؛ أي بمعدل أربعة أحلاف لكل سنة (**سليم، ١٩٩٨: ٢٧٩**).

وتأسيسًا على ما تقدَّم، تأتي الكثير من التساؤلات التي تُشكِّل مُجتمعة مشكلة البحث، ويأتي في مقدمة هذه التساؤلات تساؤل رئيسُ قوامه: **ما طبيعة الأحلاف في حقل العلاقات الدولية؟**. وتندرج تحت هذا التساؤل الرئيس عدة تساؤلات فرعية، لعل من أبرزها:

١- ما مفهوم الأحلاف الدولية؟ وما أبرز أنماطها الرئيسة؟.

٢- ما طبيعة الأحلاف الدولية في إطار المدرسة الواقعية؟.

٣- ما طبيعة الأحلاف الدولية في إطار المدرسة الليبرالية؟.

٤- ما طبيعة الأحلاف الدولية في إطار المدرسة البنائية الاجتماعية؟.

وبناءً عليه، فإنَّ هذا البحث يستهدف الإجابة عن جملة التساؤلات التي طرحناها سلفًا؛ حيث نسعى من خلاله إلى التعريف بمفهوم الأحلاف الدولية، وإبراز الفوارق الجوهرية بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى. هذا بالإضافةِ إلى التعرُّف على بعض الأنماط الرئيسة للأحلاف، فضلًا عن تناول طبيعة الأحلاف في إطار المدارس الفكرية للعلاقات الدولية (الواقعية، الليبرالية، والبنائية الاجتماعية).

وارتباطًا بمشكلة البحث وهدفه، رأينا أَنْ يتضمَّن **مبحثين** رئيسين (يشتمل الأول على مطلبين، بينما يحوي الثاني ثلاثة مطالب)، و**خاتمة** على النحو التالي:

المبحث الأول: ماهيّة الأحلاف الدولية: المفهوم والأنماط:

المطلب الأول: مفهوم الأحلاف الدولية.

المطلب الثاني: أنماط الأحلاف الدولية.

المبحث الثاني: طبيعة الأحلاف في مدارس العلاقات الدولية:

المطلب الأول: طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة الواقعية.

المطلب الثاني: طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة الليبرالية.

المطلب الثالث: طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة البنائية الاجتماعية.

وأمّا **الخاتمة**، فهي تتضمَّن –بطبيعة الحال- ما خلصنا إليه من نتائج تتعلَّق بهدف البحث.

المبحث الأول

ماهيّة الأحلاف الدولية: المفهوم والأنماط

المطلب الأول

مفهوم الأحلاف الدولية

أولًا: تعريف الأحلاف الدولية:

تعـددت تعريفـات الأحـلاف بتعـدُّد الدارسـين الـذين تنـاولوا الظـاهرة، وتراوحـت التعريفات ما بين التركيز علـى جانـب مُحدد من الظـاهرة وتعريفـات واسـعة النطـاق تُفقِد المصطلح تحديده؛ فهناك من ركَّزَ فقط على البُعد التعاقدي الرسمي في الظـاهرة، مُستبعدًا جميـع الاتفاقـات التـي تفتقد للبُعـد التعاقـدي، وهنـاك مَـنْ أطلـقَ المصـطلح علـى تفـاعلات واسعة النطاق بصرف النظر عن وجود البُعد التعاقدي من عدمـه، فيمـا أكَّدَ البعض علـى أنَّ الجانب الذي يتمّ التركيز عليه في تعريف الحلف هو التنسيق المشترك حتـى فـي ظـل غيـاب الاتفاقـات الرسـمية؛ فـالمهم هنـا هـو وجـود درجـة عاليـة مـن التنسـيق والتشـابه فـي السياسة الخارجية **(جاد، ١٩٩٨: ١٨-١٩).**

وفي هذا الإطار، ثمة مجموعـة من التعريفـات يمكن اتخاذهـا مُنطلقًـا إلـى التعرُّف على ماهيّة الأحلاف؛ بهدف الوقوف علـى المدلول الدقيق لذلك المفهوم. ويـأتي مـن بـين تلك التعريفات، تعريف "روبرت أوسجود" الذي يرى أنَّ الحلف هو "اتفاق رسميّ تتعهَّد بموجبهِ مجموعة من الدول بأَنْ تتعاون فيما بينهـا فـي مجـال الاسـتخدام المشـترك لقدراتهـا العسكرية ضـد دولـة (أو دول) معينـة، كمـا تلتـزم عـادةً بمقتضـاه دولـة أو أكثـر مـن الـدول الموقِّعـة عليـه، باسـتخدام القـوة أو التشـاور بشـأن اسـتخدامها فـي ظـل ظـروف معينـة" **(Osgood, 1972: 481-482)**.

وهو ما يذهب إليه "باتريك جيمس"، الـذي يُركِّـز ـ أيضًـا ـ علـى البُعد الرسـميّ فـي تعريف الحلف؛ حيث يُعرِّفهُ بأنه "اتفاق رسميّ بين دولتين أو أكثر للتعـاون فـي المجـالات الأمنيـة والعسـكرية" **(James, 1995: 194)**. وكـذلك "جـورج ليسـكا" الـذي يُعـرِّف الحلف بأنه "علاقة رسمية بين دولتين أو أكثر ضـد تهديد دولـة ثالثـة" **(Liska, 1962: 12)**.

ويشـاطرهما الـرأي "جلين سـنايدر" الـذي يعد أنَّ الحلـف هـو عبـارة عـن "رابطـة رسمية بين دولتين أو أكثر، لاستخدام (أو عدم استخدام) القوة العسكرية؛ بهدف تعزيز أمنها أو زيادة أعضائها ضد دول أخرى، سواء كانت هذه الدول مُحددة بشكل صـريح أو لا" **(Snyder, 1990: 104)**.

أمّا "أولي هولستي"، و"تيرنس هوبمان" و"جون سيليفان"، فإنهم يرون أنه لكي يمكن وصف تجمُّع ما بكونهِ حلفًا، فإنَّ ذلك يتطلَّب توفُّر ثلاثة عناصر أساسية، وهي:

- وجود معاهدة رسمية مُعلنة أو سريّة.
- أَنْ تكون تلك المعاهدة معنيّة مباشرةً بقضايا الأمن القومي.
- أَنْ يكون أعضاء الحلف دولًا قومية ذات سيادة.

وتأسيسًا على هذه العناصر الثلاثة، فقد عرَّفوا الحلف بأنه "اتفاقُ رسميّ بين دولتين أو أكثر للتعاون في مجال الأمن القومي" **(Bergsmann, 2001: 33).**

ومن أكثر التعريفات تحديدًا لمفهوم الحلف؛ ذلك الذي قدمه "ديفيد إدوارز" حينما أوضحَ أنَّ "تعبير الحلف يُستعمل للدلالة على الالتزام التعاقدي من النوع السياسي أو العسكري المتبادل بين عدد من الدول ضد دولة محددة، ولو لم تكن مُسماة، ومثل هذه الأحلاف تُنشئ منظمات للعمل على تنفيذ أهداف الالتزام، وهي عادةً تتسم بالطابع الرسميّ بتوقيع معاهدة أو اتفاقية" **(Edwards, 1964: 206)**. وقد ارتبطَ هذا التعريف بصفةٍ أساسية بخبرة أحلاف القرن العشرين، وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، لاسيما حلفي شمال الأطلنطي ووارسو. وهو بذلك يُركِّز على جوانب مُحددة في تعريف الحلف، ألا وهي:

- الالتزام التعاقدي الرسمي بوجود معاهدة أو اتفاق رسمي.
- الأحلاف عادةً ما تكون موجَّهة ضد دولة أو دول مُحددة.
- الأحلاف تُنشئ منظمات تعمل على تنفيذ الأهداف وتراقب الالتزامات.

وفي مقابل التعريفات السابقة التي اتَّسمت بطابع التحديد إلى حدٍّ كبير، هناك تعريفات أخرى واسعة النطاق جعلت مفهوم الحلف يتسِّع لينطوي على أشكال أخرى من أنماط السلوك التعاوني فيما بين الدول. ويأتي من ضِمن هذه التعريفات ذات المدلول الموسَّع للحلف، ما يلي:

- تعريف كل من "وايثنج" و"هاس" اللذين يريان أنَّ الحلف يعني "إدماج قوة دولتين أو أكثر، والتوحيد بين سياساتهما الخارجية؛ بهدف بلوغ غايات مُحددة" **(Haas and Whiting, 1956: 160).**

- تعريف "فاتل" الذي يُعرِّف الحلف بأنه "كل اتحاد بين دولتين أو أكثر يهدف إلى متابعة العمل على تحقيق هدف سياسي مشترك" **(منصور، ١٩٩٧: ١٤٠)**.

- تعريف "فريتاج لورينجهوفن" الذي يرى أنَّ الحلف هو "ذلك الاتفاق المُبرم بهدف اتباع سياسة موحَّدة، سواء في كافة المجالات، أو فيما يتصل بموضوعات مُحددة" (نفس المرجع).

وبناءً على ما تقدَّم من تناولٍ لأبرز التعريفات الشائعة لمفهوم الحلف، يمكن استخلاص الآتي:

١- أنَّ الأحلاف هي اتفاقات رسميَّة مكتوبة، وعادةً ما تأخذ شكل المعاهدات التي تُصادق عليها السلطات السياسية المُختصَّة في كل دولة. وهو ما يعني أنَّ الاتفاقات الشفوية أو الخطابات أو التصريحات الرسميَّة أو المصالح المشتركة المُدرَكة لا تدخل ضِمن إطار الأحلاف.

٢- أنَّ الأحلاف تنشأ بين الدول القومية ذات السيادة.

٣- أنَّ الدافع الأساس الذي يقف وراء تشكيل الأحلاف هو حماية الأمن القومي للدول الأعضاء ضد تهديد مشترك.

٤- أنَّ الأحلاف تنشأ للتنسيق بين السياسات الخارجية للدول الأعضاء؛ لتحقيق أغراض معينة، غالبًا ما تكون عسكرية وسياسية.

٥- أنَّ الأحلاف عادةً ما تُنشِئ لنفسها هيئات بغرض الإشراف على تحقيق وتنفيذ الأهداف والمهام ومتابعة الالتزامات المنصوص عليها في معاهداتها التأسيسية.

ثانيًا: الفرق بين مفهوم الحلف وبعض المفاهيم الأخرى:

بعد تناول أبرز التعريفات الشائعة لمفهوم الأحلاف، يجدر التمييز في هذا الصدد بين مفهوم الحلف وبعض المفاهيم الأخرى، مثل: «الائتلاف الدولي»، و«الكُتلة الدولية»، و«الشراكة الاستراتيجية». وذلك انطلاقًا من حقيقةٍ مفادها: أنَّ تلك المفاهيم الثلاثة تُستخدَّم أحيانًا بالتبادل مع مفهوم الحلف، بوصف أنَّ كلًا منها يُعبِّر عن تجمُّع يَضُمّ دولتين أو أكثر، ويَفترِض توُّفر مصلحة مُتماثلة وخطًا استراتيجيًّا معينًا. وذلك بالرغم من وجود اختلافات جوهرية بينها وبين مفهوم الحلف. وهو ما يمكن توضيحه على النحو التالي:

١- الائتلاف الدولي International Coalition:

إذا كان الحلف يُقصَد به "علاقة أساسها اتفاق رسميّ بين دولتين أو أكثر، يتمّ بموجبها تحديد واجبات وحقوق الطرفين (أو الأطراف) المتعاقدين إزاء بعضهما البعض، وتتضمَّن تنظيم قضايا الأمن والدفاع التي تَخُصّ الأطراف المُتعاقدة" **(Sullivan, 1974: 103)**، فإنه على النقيض من ذلك يُعرَّف «الائتلاف الدولي» بأنه "اتفاق

مجموعة من الدول، تجمعها مصالح مشتركة، على ضرورة الحاجة إلى العمل المشترك بخصوص مشكلة مُحددة خلال فترة زمنية معينة، دون وجود التزام رسميّ بعلاقة دائمة بينهم في هذا الشأن" **(Pierre, 2002: 2)**.

وبالتالي، فالائتلاف في الغالب يُعبِّر عن علاقة غير رسميَّة، عادةً ما تكون في مجال واحد مُحدد، ولمدى قصير، وتسعى إلى تحقيق هدف معين. ولذلك رأى البعض أنَّ الائتلافات هي أحلاف زمن الحرب؛ فالأحلاف إذا ما تَشكَّلت في وقت الحرب فيُطلق عليها مُسمَّىَ «ائتلافات» **(Snydr, 1990: 106)**.

وعلى ضوءِ ما سبق، يمكن القول بأنَّ الاختلاف الجوهري بين «الائتلاف الدولي» و«الحلف الدولي» يَكمُن فيما يلي:

أ- غياب الطابع التعاقدي الرسميّ؛ فالائتلاف يُعبِّر عن اتفاقات غير رسميَّة، في حين أنَّ الحلف يُشير إلى ترتيبات التعاون الرسمي بين الدول.

ب- تشكيل الائتلاف يرتبط بشكلٍ وثيق بعامل الحرب؛ فالائتلاف ينشأ بالأساس استجابةً للحرب القائمة بالفعل أو المُحددة سلفًا، بينما الحلف يتشكَّل لأغراض دفاعية، مثل منع وقوع الحرب؛ أي في وقت السِّلم.

ج- محدودية مجالات التعاون؛ فالائتلاف غالبًا ما يُنظَّر إليه على أنه يهتم بمجالٍ واحد مُحدد، مثل مواجهة تهديد قائم. أمّا الحلف لا يقتصر فقط على مواجهة التهديد في وقت الحرب، بل يمتد ليشمل نِطاقًا واسعًا من العلاقات الأمنية، مثل: التعاون الدفاعي في وقت السِّلم، والتدريبات العسكرية المشتركة، وتبادل المعلومات، وتسوية النزاعات، وغيرها.

د- الائتلاف غالبًا ما ينتهي بانتهاء السبب المباشر الذي أدى إلى تشكيله، بينما الحلف قد يستطيع الحفاظ على بقائه حتى بعد انتهاء السبب الذى نشأ لأجله.

٢- الكُتلة الدولية International Bloc:

يُشير «مفهوم الكتلة الدولية» الذي أُضيفَ إلى أدبيات العلاقات الدولية في أعقاب الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥م) إلى اتباع عدد من الدول لخط مشترك في مجال السياسة والاقتصاد والتجارة. ويكون في أغلب الأحيان موجَّهًا ضد مجموعة أخرى من الدول التي تضطر هي الأخرى بدورها، لانتهاج خط مشترك لمجابهة المجموعة الأولى في المجالات نفسها **(الكيالي وآخرون، ١٩٩٠: ٩٨)**.

وفي هذا الإطار، يتمثَّل الفارق الجوهري بين «مفهوم الحلف الدولي» و«مفهوم الكُتلة الدولية» في أنَّ «الحلف» من الناحية الموضوعية هو تجمُّع ذو أغراض عسكرية سياسية بالدرجةِ الأولى، في حين أنَّ «الكُتلة» كقاعدة تستهدف التعاون في الشئون

السياسية أو الاقتصادية في المقام الأول. أمّا من الناحية الشكليَّة أو التنظيميَّة؛ فالحلف كقاعدة لابد أَنْ يستند إلى معاهدة دولية رسميَّة بالمعنى الدقيق للتعبير، ولابد أَنْ يكون له هيئات تعمل على حُسن تنفيذ بنود هذه المعاهدة، على عكس «الكُتلة» التي لا يشترط فيها بالضرورة مثل ذلك **(شكري وناصف، ١٩٧٨: ٨-٩).**

٣- الشراكة الاستراتيجية Strategic Partnership:

برزَ «مفهوم الشراكة الاستراتيجية» على الساحة الدولية كإطار جديد للتعاون في العقد الأخير من القرن العشرين، وذلك عندما تمَّ توظيفه من قِبَل واشنطن وموسكو لوصف تقاربهما في فترة ما بعد الحرب الباردة وإعلان كل منهما عن ضرورة الالتزام بتطوير شراكة تقوم على التفاهم والثقة المتبادلة بينهما. ومع ذلك لم يكتسِب هذا المفهوم قوة جديّة إلى أَنْ أُطلِقَ على الاتفاقيات الأمنية الروسية-الصينية عام ١٩٩٦م **(Wilkins, 2012: 67).**

ومنذ ذلك الحين، أصبح «مفهوم الشراكة الاستراتيجية» يُستخدم للدلالة على إدراك الأطراف بأهمية العلاقات القائمة بينها، ومن ثمَّ العمل على تأسيس إطار تعاوني طويل الأمد في المجالات ذات الاهتمام المشترك؛ بهدف تحقيق وتعزيز المنفعة المتبادلة دون الدخول في علاقة تحالف على النحو الكامل **(Mansingh, 2005: 2221)**.

ويُشير «مفهوم الشراكة الاستراتيجية» إلى ذلك "التعاون المُنظَّم بين الدول (أو الفاعلين الآخرين من غير الدول)؛ لتحقيق فوائد ومنافع مشتركة استغلالًا للفرص المُتاحة أمامها سواء أمنيًّا أو اقتصاديًّا أو ثقافيًّا أو علميًّا... إلخ، بطريقةٍ أكثر كفاءةً وفعّاليةً تفوق بكثير مما يمكن تحقيقه بشكلٍ مُنفرِد" **(Wilkins, 2008: 363)**.

وبموجب ما سبق، يمكن القول بأنَّ «مفهوم الشراكة الاستراتيجية» يختلف عن «مفهوم الحلف الدولي» فيما يلي:

أ- مرونة الانضمام أو الانسحاب من الشراكة الاستراتيجية؛ فهي لا تقوم على أساس إبرام معاهدة رسميَّة مُلزِمَة لطرفيها أو أطرافها. وهو ما لا يتوفَّر في حالة الحلف الدولي الذي يتطلَّب الانضمام إليه أو الانسحاب منه تنفيذ إجراءات معينة، تكون عادةً منصوصاً عليها في معاهدته التأسيسية.

ب- اتساع نِطاق مجالات التعاون؛ فالشراكة الاستراتيجية لا تهتم فقط بالشئون الأمنية أو السياسية، وإنما يتسِّع نِطاق اهتماماتها ليشتمل على مستويات أخرى من التعاون، مثل: التعاون الاقتصادي، والتعاون العلمي والثقافي... إلخ. أمّا الاهتمام الرئيس للحلف الدولي فهو ينصبّ على القضايا الأمنية/العسكرية، والسياسية في المقام الأول.

ج- الشـراكة الاسـتراتيجية يمكـن أَنْ تـتمّ بـين الـدول مـع بعضـها الـبعض، أو بـين الـدول والفـاعلين مـن غيـر الـدول، مثـل: المنظمـات الدوليـة، والشـركات متعـددة الجنسـيات، وغيرهما. أمّا الحلف الدولي فهو ينشأ فقط بين الدول القومية ذات السيادة.

وبناءً على ما تقدَّم، يمكن القول بـأنَّ «الشـراكة الاسـتراتيجية» هـي بمنزلـة صِيغة مرنة أقل من التحالف، وأكبر من التعاون والصداقة. فهي تُعبِّر عن اتفاق الأطراف على زيادة مستوى علاقاتها التقليدية أو المُعتادة إلى صِيغة أكثر عُمقًا وارتباطًا وتفاعلًا، لكنها لا ترقىَ -بأي حال من الأحوال- إلى مستوى التحالف بمدلولهِ الدقيق.

المطلب الثاني

أنماط الأحلاف الدولية

منذ أَنْ أتت الأحلاف الدولية إلى حيز الوجود، تعددت أنماطها بدرجةٍ كبيرة لتأخذ أكثر من شكل، لعل أهمها:

١- الأحلاف الرسمية Formal Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي تستند إلى معاهدات رسميَّة مكتوبة موثَّقة، يلتزم الحلفاء بموجبها بتعهُّدات قانونية صريحة فيما يتعلَّق بالقضايا ذات الاهتمام المشترك. والمثال على ذلك حلف شمال الأطلنطي، وحلف وارسو (السابق) **(منصور، ١٩٩٧: ١٧٨).**

٢- الأحلاف الدفاعية Defensive Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي تنشأ بدافع الخوف من تهديد مشترك يهدد أمن ومصالح أعضائها؛ الأمر الذى يدفعها إلى تجميع قدراتها (قواها) وتنسيق سياساتها؛ بغية التصدي لهذا الخطر حمايةً لأمنها القومي **(Haas and Whiting, 1956: 161)**. أو بعبارة أخرى، هي تلك الأحلاف التي تسعى الدول المتحالفة في إطارها إلى الدفاع عن نفسها؛ بهدف الحفاظ على بقائها ضد تهديد الآخرين. ويُعدّ هذا النمط من الأحلاف هو الأكثر شيوعًا وانتشارًا عبر التاريخ الطويل للعلاقات الدولية. والمثال على ذلك حلف شمال الأطلنطي وحلف وارسو (السابق) **(Walt, 1997: 159).**

٣- الأحلاف الهجومية Offensive Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي تهدف إلى تغيير الوضع الدولي بالقوة، سواء كان إقليميًّا أو غير ذلك؛ بهدف زيادة قدرات أعضائها **(Osgood and Tucker, 1968: 18)**. أو هي تلك الأحلاف التي تستهدف الهجوم على دولة (أو عدة دول)، سواء كانت مُحددة

سلفًا أو بوجهٍ عام. وعادةً ما يتسمّ هذا النمط من الأحلاف بالنزعة التوسعيّة. ولذلك غالبًا ما يكون سريًّا، ويجرى تقنيع أهدافه الحقيقية (العدوانية- الهجومية- التوسعيّة) بأهداف أخرى علنيّة (دفاعية أو مثالية)؛ تجنُّبًا للإدانة الدولية، مثل ميثاق عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وألمانيا النازية الموقَّع في أغسطس ١٩٣٩م، والذي نصَّت بنوده السريَّة على تعهُّد ألماني بمنح الاتحاد السوفيتي بعض الأقاليم في منطقة البلطيق، مثل شمال ليتوانيا، وعلى تقسيم بولندا بينهما **(منصور، ١٩٩٧، ١٨٣-١٨٤)**.

٤- الأحلاف ذات البنيان المتعدد Pluralist Structure:

وهي تلك الأحلاف التي لا تُسيطر فيها دولة واحدة على عملية اتخاذ القرار داخل الحلف، وإنما تُتخذ القرارات عادةً من خلال مناقشة عامة تنتهي بنوع من الحلول الوسط. وإذا ما اختلف موقف دولة عضو في هذا النمط من الأحلاف عن مواقف باقي الدول الأعضاء إزاء قضية معينة، فإنَّ سلوكها الانشقاقي عادةً ما ينحصر في إطار تلك القضية دون غيرها، ولا يُواجه بقمعٍ من قِبَل بقية الأعضاء في الحلف. بل يسُمح لتلك الدولة بالتعبير عن وجهات نظرها، والإسهام في الحلف بالقدر الذي تحدده. والمثال على ذلك حلف شمال الأطلنطي، حيث إنَّ انسحاب فرنسا من هيكل القيادة العسكرية المشتركة للحلف عام ١٩٦٦م لم يؤدِ إلى اتساع نِطاق الاختلاف إلى أبعد من هذه القضية، ولم يؤدِ إلى خروجها من الهيكل التنظيمي السياسي للحلف **(سليم٢، ١٩٩٨: ٢٨٢-٢٨٤)**.

٥- الأحلاف ذات البنيان الهرمي Hierarchical Structure:

وهي تلك الأحلاف التي تتميَّز بوجود دولة واحدة تسيطر على عملية اتخاذ القرار داخل الحلف، وتستطيع تلك الدولة أَنْ تفرض آراءها على بقية الدول الأعضاء إذا تطلَّبَ الأمر ذلك. ويتَّسِمّ هذا النمط من الأحلاف بحِرص الدولة الأكبر (أو المهيمنة) على تأكيد سلطتها على الدولة المنضوية تحت لواء الحلف، والحدّ من حريتها في اتباع سياسة خارجية مختلفة عن سياساتها، وذلك حِرصًا منها على حماية تماسك الحلف، وفرض نفوذها. وقد يصل الأمر إلى حدّ التدخل المباشر للتأثير في السياسة الخارجية لتلك الدول **(سليم٢، ١٩٩٨: ٢٨٢)**.

ولذلك، فإنَّ انشقاق إحدى دول الحلف ذي البنيان الهرمي بصدد قضية معينة داخل الحلف، يؤدي إلى تصاعد الانشقاق وشموله قضايا أخرى، مع ازدياد احتمال تدخل الدولة الأكبر لقمع الانشقاق بما يؤدي إلى خروج الدولة المنشقة من الحلف. ذلك أنَّ انشقاق تلك الدولة بصدد قضية معينة يُنظر إليه من جانب الدولة المُهيمنة على أنه سلوك يهدد تماسك الحلف، مما يدفعها إلى محاولة إجبار العضو المُنشَق على التراجع عن طريق التدخل العسكري، وقد يؤدي ذلك بالعضو المُنشَق إلى الخروج من التحالف وانشقاقه بصدد كل القضايا الأخرى. ومن أمثلة هذا النمط من الأحلاف ذات البنيان الهرمي، المحالفات

الأمريكية مع دول أمريكا اللاتينية، والمحالفات السوفييتية مع دول شرق أوروبا خلال الحرب الباردة **(سليم، ١٩٩٨: ٢٨٣).**

٦- الأحلاف المتكافئة Symmetric Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي تنشأ بين دولتين (أو عدة دول)، يمتلكان مستويات من القوة تكاد تكون متساوية، ويتمّ تقاسم الأعباء بينهما بشكل متساوٍ، ويحصل كل منهما على نفس النوع من المكاسب. وتُعدّ فرص تشكيل هذا النمط من الأحلاف نادرة؛ ذلك أنه يتطلَّب تناغمًا وانسجامًا كبيرًا في القدرات والمصالح بين الدول الأعضاء **(Morrow, 1991: 914-915).**

٧- الأحلاف غير المتكافئة Asymmetric Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي تنشأ بين دولتين (أو عدة دول)، يحوزان مستويات متباينة من القوة، وتُوزَّع الالتزامات عليهما بشكل غير متساوٍ، ويختلفان من حيث حجم المكاسب التي يمكن أَنْ تتحقق لهما من علاقة التحالف. والمثال على ذلك، التحالف المُبرَم بين الاتحاد السوفييتي وفنلندا عام ١٩٤٨م **(Morrow, 1991: 914-915).**

٨- الأحلاف الأيديولوجية Ideological Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي يُعلِنْ أعضاؤها عن اعتناقهم لمجموعة من المبادئ أو القيم التي قام الحلف من أجل الدفاع عنها ونشرها وتطبيقها. ومن أمثلتها، المحالفة المقدسة سنة ١٨١٥م، وعصبة الأباطرة الثلاثة سنة ١٨٧٣م **(منصور، ١٩٩٧: ١٩٨).**

٩- الأحلاف المؤسسية Institutional Alliances:

وهي تلك الأحلاف التي تمتلك هياكل تنظيمية مؤسسية قادرة على تحقيق قدر كبير من التنسيق والمركزية في مجالات التعاون المشتركة بين الدول الأعضاء كتبادل المعلومات، والتخطيط للعمليات العسكرية، وتقاسم الأعباء الأمنية، وتسوية النزاعات، وغيرها. والمثال على ذلك، حلف شمال الأطلنطي **(Kwak, 2006: 14).**

المبحث الثاني

طبيعة الأحلاف في مدارس العلاقات الدولية

تتعدَّد المدارس الفكرية في حقل العلاقات الدولية بصدد تقديم تفسيرات علميَّة دقيقة لحدوث الظواهر الدولية المختلفة، والوقوف على الأسباب الأصيلة التي تَسهُم في تطور تلك الظواهر. وعلى قدرِ هذا التعدُّد والتنوُّع، تباينت تلك المدارس من حيث نظرة كل

منها لطبيعة النظام الدولي، وسلوك الوحدات العاملة في إطاره. فبينما يُركِّز الواقعيون على الصراع والقوة، فإنَّ الليبراليين يبحثون في إمكانيات تحقيق التعاون، في حين يهتم البنائيوّن الاجتماعيوّن بالهوية والقيم والمبادئ والقواعد والمعايير المشتركة لفهم وتفسير السياسة الدولية.

وعلى ضوءِ ذلك، يأتي هذا المبحث ليتناول طبيعة الأحلاف في منظور المدارس الفكرية للعلاقات الدولية انطلاقًا من الفرضيات الأساسية لكل منها. وسيتمّ ذلك من خلال ثلاثة مطالب رئيسة؛ حيث يتناول **المطلب الأول** طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة الواقعية، بينما يتناول **المطلب الثاني** طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة الليبرالية، أمّا **المطلب الثالث** فسيتناول طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة البنائية الاجتماعية.

المطلب الأول

طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة الواقعية

ظهرت المدرسة الواقعية المعاصرة بمواكبة أجواء التوتر الدولي المُصاحبة لبداية مرحلة الحرب الباردة في أربعينيات القرن العشرين. وكانت هذه المدرسة بمنزلة الثورة على النموذج المثالي الليبرالي الذى هيمَنَ على تحليل السياسة الدولية خلال فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية **(وهبان، ٢٠١٤: ٨)**.

وترى المدرسة الواقعية نفسها أكثر المدارس اتصالًا بالواقع الدولي وتعبيرًا عن أوضاعه. وتتمثَّل دعامتا التحليل الرئيسيتان لدى الواقعيين -بشكلٍ عام- في فكرة المصلحة وفكرة القوة. والمصلحة في مفهوم هذه المدرسة تتحدَّد في إطار القوة التي تتحدد بدورها في نِطاق ما يُسمَّىَ بفكرة التأثير أو السيطرة. أمّا القوة السياسية التي تَعنيها الواقعية هي مدى التأثير النسبي الذي تمارسه الدول في علاقاتها المتبادلة؛ فهي النتاج النهائي- في لحظةٍ ما- لعدد كبير من المتغيرات المادية وغير المادية، والتفاعل الذي يتمّ بين هذه العناصر والمكونات هو الذي يحدد في النهاية حجم قوة الدولة، وبحسب هذا الحجم تتحدَّد إمكانياتها في التأثير السياسي في مواجهة غيرها من الدول **(مقلد، ١٩٩١: ١٨- ١٩)**.

وبالتالي، فالمدرسة الواقعية تَنظُر إلى المجتمع الدولي والعلاقات الدولية على أنها صراع مستمر نحو زيادة قوة الدولة واستغلالها بالكيفية التي تمليها مصالحها أو استراتيجياتها بغض النظر عن التأثيرات التي تتركها في مصالح الدول الأخرى **(مقلد، ١٩٩١: ١٨- ١٩)**.

وانطلاقًا مما سبق، يأتي هذا المطلب ليتناول طبيعة الأحلاف الدولية في إطار التطور الذي شهدته المدرسة الواقعية منذ بدايتها الفعليَّة مع إسهامات "هانز مورجانثو"

فيما عُرِفَ بـــ «الواقعية الكلاسيكية»، مرورًا بـــ «الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية)» التي أرسىَ دعائمها "كينيث والتز" في كتابه الشهير «نظرية السياسة الدولية» الصادر سنة ١٩٧٩م، ووصولًا إلى الاتجاه الذي جَمَعَ بين الاتجاهين الكلاسيكي والجديد، فيما عُرِفَ بـــ «الواقعية الكلاسيكية الجديدة».

أولًا: الواقعية الكلاسيكية والأحلاف الدولية:

يتمثَّل المنُطلق الأساس لهذا التقليد الواقعي الكلاسيكي في كَون البشر أنانيين وصراعيين بطبيعتهم، ومن ثَمَّ ينبغي التركيز على كيفية تحقيق البشر لمصالحهم، والطريقة التي يكتسبون بها القوة ليحققوا تلك المصالح. والمؤكَّد أنَّ البشر سيسعون دومًا إلى تحقيق مصالحهم ولن يترددوا في استخدام كل قوة تُتاح لهم من أجل فعل ذلك. وكذلك الحال بالنسبة للدول؛ حيث تسعى كل دولة إلى تحقيق مصالحها على ضوءِ عناصر القوة المُتاحة لها. فالدولة القوية ستسعى إلى فرض إرادتها وإملاء شروطها في السياسة الدولية سواء باستخدام قوتها العسكرية، أو حتى مُقدراتها السياسية والاقتصادية. وهو الأمر الذي يؤدي بالتبعيَّة إلى حالة من الفوضى والشك بين الدول. وبالتالي تصبح المصلحة القومية والقوة الدافعين الرئيسين وراء السلوك الخارجي للدول؛ فالقوة هنا يُنظَّر إليها بوصفها غاية في حدِّ ذاتها، وليست فقط وسيلة لتحقيق هدفٍ ما **(وهبان، ٢٠١٦: ١٢٠٣-١٢٠٤)**.

ويرى الواقعيون الكلاسيكيون أنَّ هذا السعي المُستمِّر نحو القوة من قِبَل الدول المُتصارعة -سواء من أجل الحفاظ على الوضع القائم أو تغييره-، يقود بالضرورة إلى تكوين ما يُسمَّىَ بـــ «ميزان القوة» **Balance of Power** الذي يتمَّ التوصُّل من خلاله إلى نوعٍ من التوافق وتوزيع متساوٍ نسبيًّا للقوة بين القوى الدولية، على النحو الذي يحافظ في النهاية على استقرار النظام دون تدمير الوحدات (الدول) المكوِّنة له **(Morgenthau, 1959: 183-185)**.

وطِبقًا لـــ «نظرية توازن القوى الكلاسيكية»، تعد الأحلاف أداة ضرورية لتحقيق هذا التوازن، حيث إنها تُعدّ الوسيلة التي تحافظ بها الدول على توزيع متساوٍ نسبيًّا للقوة فيما بينها. ففي ظل الصراع من أجل القوة الذي تتسمّ به السياسة الدولية، فإنَّ كل دولة تجد أمامها ثلاثة خيارات لتدعيم وتطوير مراكز قواها؛ فبإمكانها **-أولًا-** أَنْ تزيد من قوتها استنادًا واعتمادًا على قدراتها الذاتية. وبإمكانها **-ثانيًا-** أَنْ تُضيف إلى قوتها قوى دول أخرى. وبإمكانها **-ثالثًا-** أَنْ تسحب من قوة العدو قوى الدول الأخرى؛ وذلك عبر إبعاده عن حلفائه. وبالتالي فإذا استقرَّت الدولة على الخيار الأول، يعني هذا أنها قَبِلتْ بالدخول في سباقٍ للتسلُّح. أمّا إذا استقرَّت على الخيارين الثاني والثالث، استلزمَ ذلك منها تشكيل أحلاف **(Morgenthau, 1959: 201)**.

وبناءً على ذلك، يصبح تشكيل الأحلاف مُرتبِطًا بسعي الدولة إلى تعزيز قوتها وأمنها بالاستعانة بقوة الدول الحليفة، وذلك كردّ فعل مباشر على تهديد مشترك مُتصوَّر لا يمكنها التعامل معه بمفرِدها **(شيهان، ٢٠١٥: ٧١)**.

وبحكم أنَّ «نظام توازن القوى» يُعدّ منظورًا مليئًا بمظاهر الخروج على المألوف، فإنَّ الوظيفة التنظيمية للأحلاف في إطار هذا «النظام» هي أمرٍ ضروريّ؛ لأنها تعمل على دعم التكافؤ والتساوي بين قدرات الدول، إلى جانب أنها تساعد على ضبط المكاسب التي تحققها تلك الدول في إطار النظام، فضلًا عن أنها تساعد على وضع ضوابط معينة تحدّ من صعود أو اضمحلال قوة الدول أطراف النظام **(Liska, 1977: 5)**.

وعلى ضوءِ ذلك، يصبح الهدف الرئيس من إقامة الأحلاف هو تفعيل «نظام توازن القوى» من أجل الحفاظ على الاستقرار ومنع اندلاع الحرب. وفي هذا النظام تُستخدَم القوة فقط لتحقيق الأهداف في نِطاق توازن النظام ومنع حالة اللاتوازن فيه؛ حيث أصبحت الأحلاف تُستخدَم للسيطرة على القوة التي بدورها تُوظَّف لتشغيل نظام التوازن **(توفيق، ٢٠١٠: ٢٣٠-٢٣١)**.

ويتفق الواقعيون الكلاسيكيون على أنَّ الأحلاف تمنح أعضاءها بعض المزايا، يأتي من بينها **(Rothstein, 1968: 49-50)**:

١- أنها تَسهُّم في دعم الاستقرار الداخلي للدول الأعضاء، وتُعزِّز من مكانتها الدولية؛ وذلك عن طريق الإثبات لشعوبها أنَّ هذه الدول تتمتَّع بالشرعية بين الفواعل الخارجية.

٢- أنها تُمكِّن الدولة من ممارسة درجة أو أكثر من الضغط والتأثير على أعضاء الحلف الآخرين، وتمنحها الحق في التشاور معهم في بعض قرارات السياسة الخارجية الخاصة بهم.

٣- أنها تُمكِّن الدولة من أنْ تلعب دورًا ما في إدارة بعض السياسات الدولية أو الإقليمية.

٤- أنَّ عضوية الدولة في الأحلاف قد تصبح بمنزلة أداة للمقايضة التي يمكن استغلالها أحيانًا في الحصول على بعض الامتيازات من العدو.

وفي مقابل تلك المزايا، يرى الواقعيون الكلاسيكيون أنَّ الأحلاف قد تلحق بعض الأضرار بأعضائها، لعل أهمها **(Rafferty, 2000: 14-15)**:

١- أنها قد تحدّ من خيارات السياسات أمام الدول الأعضاء.

٢- أنَّ إنشاء حلف ما قد يؤدي إلى دفع الأعداء لتشكيل حلف مُضاد، أو حتى الدخول في حربٍ وقائية أو استباقية.

٣- أنها تؤدي إلى إثارة المخاوف والشكوك لدى الدولة، وذلك اعتقادًا منها بأنَّ حلفاءها قد يتخلّون عنها في أوقات الأزمات.

٤- أنها قد تدفع الدولة إلى التورُّط في صراعٍ قد لا تكون بالضرورة لها مصلحة مباشرة فيه.

ونظرًا للتكاليف المُرتفعة نسبيًّا لبناء الأحلاف، فإنَّ الواقعيين الكلاسيكيين يرون أنها لا تنشأ بدافع تحقيق المصالح، وإنما هي تنشأ فقط من أجل الاستجابة لحاجةٍ مُلِحّة تتمثَّل في دَرء التهديدات المشتركة للأمن القومي للدول، أو عندما تعجز تلك الدول عن الدفاع عن نفسها، أو عندما تفوق منافع تلك العلاقة -أي إنشاء حلف- تكاليفها بقدرٍ كبير **(Ibid: 15).**

أمّا فيما يَخُصّ المدة الزمنية لبقاء الأحلاف، فيرى الواقعيون الكلاسيكيون أنها ترتبط بمدى بقاء واستمرار التهديد المشترك الذي دفع الحلفاء إلى تجميع قدراتهم (قواهم) من أجل مواجهته. فالأحلاف -في نَظرِهم- تميل لأنْ تكون مرنة ومؤقتة، ولابد أنْ تكون الدولة على استعداد للتخلي عن حلفائها القدامى، وأَنْ تسعى للتحالف مع آخرين جدد كلما لزم الأمر، وأَنْ تتجنَّب الدخول في التزامات دائمة **(شيهان، ٢٠١٥: ٧٠).**

وإلى جانب ذلك، يرى الواقعيون الكلاسيكيون أنَّ درجة تماسك الأحلاف تتوقف على مدى تَفوُّق أهمية الدواعي التي أدت إلى إنشائها على أية مصالح ذاتية أخرى خاصة بأعضائها. وبالتالي فإذا تراجع مستوى اهتمام الدول الأعضاء بالتهديد الذي كان سببًا رئيساً مباشرًا لتشكيل الحلف لصالح سعيهم نحو تحقيق مصالحهم الذاتية المُتعارضة، فإنَّ ذلك سيؤدي إلى انخفاض درجة تماسك الحلف، ويزيد من احتمالات انهياره. وفي هذه الحالة، ربما يكون هناك بقاء مؤقت له، لكن المؤكَّد أنه سوف يتفكك سريعًا **(Wolfers, 1962: 29).**

ووفقًا للمنظور الواقعي الكلاسيكي، فإنه حتى في أثناء وجود التهديد، ثمة عدة عوامل أخرى قد تؤدي إلى ضعف تماسك الأحلاف -بل وربما تدفع الدول الأعضاء إلى إنهاء علاقة التحالف- ومن أبرز تلك العوامل ما يلي **(Rafferty, 2000:16-17)**:

١- الزيادة الكبيرة في التكاليف إلى الحدّ الذي يدفع الحلفاء إلى اللجوء إلى وسائل أخرى أقل تكلفة، مثل خَفض التزاماتهم نحو الحلف عبر تقليص نِطاق العضوية، أو اتخاذ تدابير أُحادية الجانب.

٢- اتساع نِطاق معاهدة التحالف بالشكل الذي يجعل أهداف الدول الأعضاء مُتداخلة ومُتعارضة - وعلى النحو الذي يصبح الحلف معه غير قادر على تلبية طموحات

أعضائه- وهو ما قد يدفع الحلفاء إلى تركه من أجل التحوّل إلى استراتيجية أخرى أكثر فعالية.

٣- الصراع الشديد الذي قد ينشأ بين الدول الأعضاء؛ بسبب تضارب المصالح والاستراتيجيات داخل الحلف، أو بسبب التحوّل الذي يطرأ على دولة أو أكثر من دول الحلف؛ مما يؤدي إلى حدوث تغير جوهري في سياساتها الخارجية.

وعلى الرغم من أنَّ تركيز الواقعيين الكلاسيكيين انصبَّ -بشكلٍ عام- على أحلاف القوى العظمى، فإن "مورجانثو" يُحدد موقف الدول الصغرى أو الضعيفة من الانضمام للأحلاف. وهو في هذا الشأن، يتبِّع نصيحة "ميكافيللي" الذي يُحذِّر الدول الضعيفة من الدخول في علاقات تحالف مع الدول الكبرى إلَّا في حالات الضرورة القصوى؛ ذلك أنها ستكون عُرضة لوضعٍ غير متساوٍ فيما يتعلَّق بنفوذها وتوزيع المنافع **(Morgenthau, 1959: 201).**

ومع ذلك، يرى "مورجانثو" أنَّ الدولة الضعيفة قد تمتلك من الإمكانات ما يكون له قيمة كبرى للحليف القوي، على النحو الذي لا يمكن معه استبدالها أو الاستغناء عنها. فالفائدة التي يمكن لهذه الدولة الضعيفة أَنْ تمنحها أو تسحبها يمكن أَنْ تعطيها ضِمن التحالف مركزًا لا يمكن قياسه بالمعايير العادية لتبادل المنافع في الحلف **(Morgenthau, 1959: 201).**

ولدعم مصداقية الأحلاف، يرى "مورجانثو" أنه ينبغي إضفاء الطابع الرسمي عليها من خلال التوقيع على معاهدات مُلزِمة قانونًا من قِبَل الدول الأعضاء؛ ذلك أن تلك المعاهدات الرسميَّة ستحدد بشكلٍ دقيق طبيعة الأهداف والمهام التي يسعى الحلف إلى تحقيقها، بالإضافةِ إلى الالتزامات والآليات اللازمة لتنفيذها **Morgenthau, 1959: (198).**

ثانيًا: الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية) والأحلاف الدولية:

برزت الواقعية الجديدة (البنيوية أو الهيكلية) كردّ فعلٍ للانتقادات التي وجِّهتْ إلى الواقعية الكلاسيكية؛ وذلك من حيث افتقارها إلى الدقة في كثير من تفسيراتها ومفاهيمها الرئيسة، مثل القوة والمصلحة القومية ودورهما كمحرِّك أساسٍ للسلوك الخارجي للدول، وأيضًا مفهوم توازن القوى وآليات عمله والقواعد الحاكمة لسلوك الدول إزاءه **(Sutch and Elias, 2007: 59).** إلى جانب استنادها إلى التاريخ عبر استخدام مفاهيم من الماضي لتفسير الواقع الدولي المعاصر **(دورتي وبالتسغراف، ١٩٨٥: ٩٥)**. هذا فضلًا عن اتسامها بالطابع الإستاتيكي العام؛ فالنظام السياسي الدولي. في تحليلات "مورجانثو"- هو نظام غير متغير، ما دام أنَّ مصالح الأطراف تتحدَّد دائمًا

بدافع القوة تحت أي ظرف، وأيًّا كانت طبيعة هذه الأطراف. أي أنَّ هذا النظام سيظل محكومًا - أبدًا وبالضرورة- بصراعات القوى **(مقلد، ١٩٩١: ٢١).**

وفي محاولةٍ لصياغة نظرية أكثر دقةً وعلميَّةً لتفسير السياسة الدولية، تخلَّت الواقعية الجديدة عن الفرضية الرئيسة للواقعية الكلاسيكية، والمُتمثلة في كَون الطبيعة البشرية هي المحرِّك والموجِّه لسلوك الدول وخياراتها. ومن ثمَّ، فقد انصبَّ اهتمامها على دراسة طبيعة بنية النظام الدولي بوصفها مُحددًا لسلوك وحداته (أي الدول)، مع الإبقاء على مفهوم القوة كمتغير رئيسٍ، لكن بالنَّظرِ إليه كوسيلة لتحقيق غاية وليس الهدف النهائي ذاته؛ فالهدف هو تحقيق الأمن وضمان بقاء الدولة من أجل تحقيق غايات أخرى.

وبناءً على ذلك، تَمثَّلت الفرضيات الأساسية للواقعية الجديدة في أنَّ الدول هي الفواعل الرئيسة في السياسة الدولية، ويتَّسِمّ سلوكها بالعقلانية أو الرُشد، مثلها في ذلك مثل الشركات التي تعمل في اقتصاد السوق، مع اعتبار أنَّ الدولة تُمثِّل وحدة واحدة كفاعل دولي؛ بمعنى أنه طالما أنَّ المشاكل المحورية للدولة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بطبيعة النظام الدولي فإنَّ تصرفاتها ستأتي استجابةً لسلوكيات القوى السياسية الدولية لا الداخلية. أمّا النظام الدولي الذي تعيش فيه الدول فهو يتَّسِمّ دائمًا بالفوضى، والتي هي خاصية لصيقة ببنيته؛ وذلك نظرًا لعدم وجود سُلطة عليا فوق الدول لضمان الالتزام بالقواعد والاتفاقات **(وهبان، ٢٠١٦: ١٢١٣-١٢١٤).**

ولأنَّ الدول تسعى دائمًا إلى الحفاظ على بقائها، تصبح بيئة النظام الدولي صراعية دائمًا. فالدول تسعى للحصول على الثروة والقوة في المقام الأول، مدفوعة بتحقيق مكاسب نسبية ومُطلقة، وذلك بالرغم من أنَّ المكاسب النسبية تُهيمن على حساباتها - أي الدول- في اتخاذ القرارات. وهو ما يحدث حتى في ظل العلاقات بين الحلفاء؛ فحليف اليوم قد يصبح بسهولة عدو الغد **(Rafferty, 2000: 22).**

ووفقًا للمنظور الواقعي الجديد، فإنَّ المؤسسات الدولية ليست مهمة –في حدِّ ذاتها- وإنما هي مجرد وسيلة تُستخدم لتوزيع القوة السائد في النظام الدولي، والتعبير عن علاقات القوى داخل هذا النظام، لاسيَّما وأنَّ الدول العظمى هي التي تُنشِئ تلك المؤسسات وتحدد دورها وتحافظ عليها، وذلك لخدمة مصالحها الوطنية الخاصة، وليست السياسات الدولية ككل. ومن ثمَّ، فإنَّ الدول العظمى ستتخلَّى عن الاعتماد على المؤسسات الدولية حال إدراكها بأنها لم تعدْ تخدم مصالحها في المقام الأول **(Waltz, 2000: 24).**

وفي هذا الإطار، يشير المنظور الواقعي الجديد إلى أنَّ الأحلاف هي بالأساس عبارة عن شبكة من المصالح، تكون فيها للدول القوية الكلمة العليا في قرارات إنشائها واستمرارها وإنهائها **(Waltz, 2000: 20).**

ويـرى الواقعيـون الجـدد أنَّ الأحـلاف تُعدّ وسيلة ضـرورية لتحقيـق الأمـن ضـد الأعداء؛ ففي ظل حالة الفوضى التي يتَّسِمّ بها النظام الدولي لا يمكن للدول الاعتماد على سُلطة مركزية عليا لتوفير حمايتها. ولمنع حدوث احتماليَّة هيمنة أي دولة أو حلف على النظام، فإنَّ الدول تسعى إلى تحقيق التوازن في القوة مع الدول الأخرى التي تَعتَبِر أنَّ قدراتها (عناصر قوتها) تُشكِّل تهديدًا لها، وذلك من خلال تعبئة قدراتها الذاتية الخاصة - وهو ما يُسمَّىَ بالتوازن الداخلي- أو عن طريق ضمان الحصول على الدعم من الدول الأخرى، وهو ما يُسمَّىَ بالتوازن الخارجي؛ أي بالدخول في علاقات تحالف معها **(Hellmann and Wolf, 1993: 10)**.

وبالنَّظرِ إلى أنَّ خيار تعبئة القدرات الذاتية للدولة قد يدفعها للدخول في سباقٍ للتسلُّح، وهو ما يتطلَّب بالضرورة توفُّر مستوى معينٍ من الإمكانات الاقتصادية، إلى جانب أنه يستغرق وقتًا طويلًا قد لا تكون الدولة بالضرورة في خلالهِ مُهددة، فإنَّ الدول تجد في تشكيل الأحلاف الخيار الملائم لتعزيز أمنها **(Banerjee, 2010: 50)**.

ويفترِض الواقعيون الجدد أنَّ الدول تتخذ قرارات الدخول في علاقات تحالف من خلال مقارنة المنافع التي يمكن أَنْ تحصل عليها من الحلف بتكاليفها، مع التركيز على تأثير الحلف على أمنها. وهذه المنافع والتكاليف هي وظيفة توزيع القدرات والإمكانيات بين أعضاء الحلف وأعدائهم **(Hellmann and Wolf, 1993: 11)**.

وتشتمل المنافع التي يمكن أَنْ تحصل عليها الدولة من خلال دخولها في علاقات تحالف على التقليل من احتمالات الهجوم عليها، إلى جانب زيادة قوتها حال الهجوم عليها بالفعل، فضلًا عن منع تحالف حلفائها مع العدو وإبعادهم عنه. أمّا بالنسبة للتكاليف التي قد تتكَّبدها الدولة من جرَّاء علاقة التحالف فتتضمَّن تقييد خيارات سياساتها الخارجية وفقدان استقلالها العسكري، إلى جانب تزايد احتمال تورُّطها في حربٍ قد لا تكون بالضرورة سببًا مباشرًا في اندلاعها، وإنما هي تتدخل فقط دِفاعًا عن مصالح حلفائها **(Hellmann and Wolf, 1993: 11)**.

وطِبقًا لـ"كينيث والتز"، فإنَّ الدول تُقرِر الدخول في علاقات تحالف استنادًا إلى معيار القوة النسبية؛ فالدول الضعيفة تحاول الحفاظ على أمنها وتعزيزه من خلال التحالف مع الدول الضعيفة الأخرى، والتي هي في نفس موقفها (أي التي تواجه نفس التهديد) لحماية وضع الدولة في توازن معين للقوة، وذلك خوفًا من استغلال الدول القوية لقدراتها المتفوقة للسيطرة عليها **(Hellmann and Wolf, 1993: 11)**.

ويترتَّبُ على ذلك أنه عند المُفاضلة بين تحالفين مُتعارضين، فإنَّ الدول تُفضِل الانضمام إلى الحلف الأضعف، بوصف أنَّ الحلف الأقوى هو الذى يُهددها، ومن ثمَّ فهي تسعى إلى موازنة قدراته. أمّا إذا لم تستطع موازنته؛ فالبديل هو مسايرته والانحياز له.

غير أنَّ الموازنة وليست المسايرة -في نظر الواقعيين الجدد- هي الاستراتيجية الغالبة؛ لأنَّ الشاغل الرئيس للدول ليس زيادة القوة من أجل تحقيق مصالحها الخاصة، وإنما فقط كوسيلة للحفاظ على مواقعها في بيئة النظام الفوضوية **(Waltz, 1979: 127).**

ويرى "والتز" أنه عندما يحدث اختلال جذري في «توازن القوى»، فإنه سيؤدي إلى خروج الدول من الحلف الأقوى والانضمام إلى الحلف الأضعف بهدف استعادة التوازن مرة أخرى. كما قد تترك الدول الحلف عندما ينتهي السبب الأساس الذي أدى إلى تشكيله من دون الانضمام إلى آخر جديد، والمثال على ذلك حلّ حلف منتصر بعد هزيمة عدوه **(Waltz, 1979: 126).**

وإلى جانب ذلك، يرى "والتز" أنَّ الأحلاف في «النظام متعدد الأقطاب» أقل استقرارًا من تلك الموجودة في «النظام ثنائي القطبية»؛ لأنه في ظل تعدد الأقطاب ليس واضحًا بشكلٍ قاطع مَنْ الذى يُهدِد مَنْ، فضلًا عن تَعدُّد خيارات التحالف لدى الدول بشكلٍ أكثر مما هو شائع في إطار «النظام ثنائي القطبية» **(Waltz, 1979: 167-168).**

وفي واحدةٍ من أهم التعديلات على النظرية الواقعية الجديدة، يرى "ستيفن والت" أنَّ قرار التحالف لا يتحدَّد بالأساس من خلال توزيع القدرات في نظامٍ ما، وإنما هو يتحدد عن طريق عدم توازن التهديد. ومن ثمَّ ينتقل "والت" من التركيز على «القوة» إلى التركيز على «التهديد». فطِبقًا لـ «نظرية توازن التهديد» **Balance of Threat**، فإنَّ الدول تتوازن في مواجهة «مصدر التهديد» وليس «القوة المجردة»؛ وذلك عبر تحديد مصدر التهديد استنادًا إلى أربعة متغيرات هي؛ القوة الشاملة، والقرب الجغرافي، والقدرات الهجومية، والنيات العدوانية؛ فالقوة هنا، هي عامل واحد من ضِمن عدة عوامل لتحديد مصدر التهديد. وفي مثل هذه الحالات، يكون أمام الدولة خياران: إمّا التوازن ضد الدول المُهدِدة أو مسايرتها والانحياز لها **(Walt, 1987: 17-22).**

أمّا بالنسبةِ لحجم العضوية في الأحلاف، فيفترِض "روبرت جرفيس" أنه كلما ازداد عدد الدول الأعضاء في الحلف، يصبح من الصعب عليه أداء مهامه بكفاءةٍ وفعّالية؛ لأنه في هذه الحالة سوف يتوجَّب على أعضائهِ تخصيص قدرٍ أكبر من الوقت والجهد للسيطرة على نِقاط الخلاف التي تَنشُب فيما بينهم داخل الحلف، ومن ثمَّ سيكون لديهم وقت وقوة أقل لتخصيصها لمجابهة التهديدات الخارجية التي جرى تشكيل الحلف في الأساس لمواجهتها **(Jervis, 1976: 110).**

وفيما يَخُصّ تماسك الأحلاف، فإنه يعتمد في نظر الواقعيين الجدد على حسابات المنافع والتكاليف بالنسبة لأعضائها، وهو ما يتمّ تحديده بشكلٍ حصريّ تقريبًا من خلال درجة التهديد الذى يُشكِّله العدو؛ فكلما زادت درجة التهديد، زادَ تماسك الحلف

(Snyder, 1990: 116-117). أمّا إذا انخفضت قدرات العدو إلى الحدّ الذي تصبح فيه درجة التهديد ضئيلة، أو حتى عندما يرى بعض (أو كل) أعضاء الحلف أنهم أقل تعرضًا للتهديد من قِبَل مطامع عدوهم، فإنَّ تماسك الحلف سيضعف**-8 :Walt, 1989)**. **9)**

ومع ضعف تماسك الأحلاف إثر تراجع مستوى التهديد، يرى الواقعيون الجدد أنَّ الدول الأعضاء ستتجه نحو مسار عدم التعويل عليها في تحقيق وتعزيز أمنها. وهو ما سيترتَّب عليه عدم وفائها بالالتزامات والأعباء التي تفرضها وتقتضيها اعتبارات العضوية. وهو ما سيقود في النهاية إلى تفكك الحلف بمجرد الاختفاء الكلي للتهديد الذي نشأ بالأساس لدرئه **(Hellmann and Wolf, 1993: 11- 12)**.

ثالثًا: الواقعية الكلاسيكية الجديدة والأحلاف الدولية:

تُعدُّ الواقعية الكلاسيكية الجديدة أحدث تطور شهدته المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية منذ بلورة فرضياتها الأساسية ضِمن أُطر مُحددة عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥م. فبعد أَنْ ركَّزت الواقعية الجديدة على تأثير بنية النظام الدولي على السياسة الخارجية للدول كعامل تفسيري وحيد، جاءت الواقعية الكلاسيكية الجديدة لتؤكِّد على أهمية دور المتغيرات المُتعلقة بمستوى الوحدة (مثل: البنية السياسية الداخلية وتصوّرات صُنّاع القرار)، إلى جانب الضغوط البنيوية للنظام الدولي في التأثير على السياسة الخارجية للدول **(وهبان، ٢٠١٦: ١٢٢٥-١٢٢٦)**.

وهو ما يعني أنَّ الواقعية الكلاسيكية الجديدة قامت بالجمع بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات النظمية في آنٍ واحد لتفسير السلوك الخارجي للدول. وذلك انطلاقًا من اعتبار أنَّ التركيز على تأثير المتغيرات النظمية فقط هو أمر غير مباشر وأكثر تعقيدًا، لأنَّ ضغوط النظام الدولي هي بالأساس انعكاس لمتغيرات تتعلَّق بمستوى الوحدات (الدول)؛ أي عوامل داخلية **(Rose, 1998: 146)**.

وطِبقًا للواقعية الكلاسيكية الجديدة، فإنَّ التصوّرات الخاطئة للدول، وليست الحقائق القائمة هي ما يدفع الدول للدخول في صراع أو تنافس مُسلَّح؛ حيث يميز القادة المسئولون عن تجهيزات القوات المسلحة بين المعدات العسكرية اللازمة للهجوم، وتلك اللازمة للدفاع. لذلك، فإنَّ تصوّرات القادة هي محرِّك رئيس لسياسة خارجية محددة **(Firoozabadi and Ashkezari, 2016: 96)**.

وفي محاولةٍ لتلافي القصور الذي شابَ الواقعية الكلاسيكية والواقعية الجديدة من حيث وضع القيم الأخلاقية في مرتبة ثانوية، فقد أولت الواقعية الكلاسيكية الجديدة العوامل القيمية والمعيارية أهميةً ما في تفسير السلوك الخارجي للدول بجانب العوامل

النظامية. وترى أنه من أجل فهم السياسة الخارجية لأي دولة بشكلٍ أفضل لابد من إدراك الأفكار والأيديولوجيات السائدة فيها، ومعرفة مناصريها؛ لما تتمتَّع به من تأثير على السياسة الخارجية للدول، لاسيَّما عندما يتمّ تقديمها من قِبَل أفراد بارزين. فمثلًا شخصية أو قدرات رئيس الدولة تؤثر بشكلٍ مباشر على السياسة الخارجية لها **(Firoozabadi and Ashkezari, 2016: 97).**

وفي إطار الواقعية الكلاسيكية الجديدة، قدَّمَ "راندل شويلر" تفسيرًا جديدًا لتشكيل الأحلاف من خلال «نظرية توازن المصالح» **Balance of Interests**، والتي حاول من خلالها تقديم مفهوم مُغاير للتوازن المُتعارف عليه لدى الواقعيين الجدد؛ حيث يرى "شويلر" أنَّ الواقعيين الجدد بتركيزهم المُطلق على تأثير البنية الدولية، وعلى أهداف مثل الأمن والبقاء؛ فقد جعلوا من الصراع والمنافسة مجرد أداء لحماية الذات، مما يدفع الدول للتحرُّك بصورة تميل للتوازن أكثر من أي شيء آخر. وهو ما يرى فيه "شويلر" نمطاً جزئياً وليس عاماً؛ فليست كل الدول تسعى إلى تغيير أوضاع القوى القائمة كما تُركِّز أدبيات «توازن القوى» و«توازن التهديد». ولكن هناك دولًا غير قانعة بالأوضاع القائمة، وتسعى لتحقيق أهداف أخرى، مثل: القوة، المنفعة، المصلحة، الهدوء، والسكينة **(أبوزيد أ، ٢٠١٢: ٤٩-٥٠).**

ومن هذا المنطلق، يجادل "شويلر" بأنَّ الوحدات (الدول) في النظام الدولي تنقسم إلى نوعين: دول قانعة بالوضع القائم، وأخرى غير قانعة به (أو طموحة) تسعى إلى تغييره لزيادة حجم مكاسبها، وهي في ذلك إمّا أنْ تكون عدوانية أو غير عدوانية. ووفقًا لـ"شويلر" فإنَّ الدول الطموحة العدوانية تميل إلى التوازن بينما تتجه الدول القانعة غير العدوانية إلى «مسايرة الركب»، التي عرَّفها "شويلر" بأنها "أية محاولة للوقوف بجانب الأقوياء". وتبعًا لذلك، تتجه الدول الصغيرة أو الضعيفة إلى التحالف مع الدول الكبرى أو القوية عندما يتناسب ذلك مع مصالحها **(نفس المرجع: ٤٧- ٤٨).**

وعلى العكس من الواقعيين الجدد، يرى "شويلر" أنَّ «التوازن» و«المسايرة» لا يمكن اعتبارهما سلوكين مُتعارضين مدفوعين من قِبَل نفس الهدف المتمثل في تحقيق مستوى أكبر من الأمن؛ لأنَّ «التوازن» يتطلَّب وجود تهديد خارجي كبير بينما «المسايرة» لا تتطلَّب ذلك. وفي حين تعد الرغبة في تجنُّب الخسائر هي الدافع للتوازن؛ فإنَّ استغلال فرص الكسب هو الدافع للمسايرة **(Schweller, 1994: 74).**

ووفقًا لـ"شويلر"، فإنَّ الدول في ظل سعيها لتحقيق أمنها والحفاظ على بقائها، تمنح اهتمامًا كبيرًا للفرص المتاحة أمامها؛ بهدف تعزيز حجم منافعها وتعظيم مكاسبها **(أبوزيد أ، ٢٠١٢: ٤٧).**

ويجادل "شويلر" بأنَّ نظريته تقدم تفسيرًا لتشكيل الأحلاف على مستوى الوحدة (الدولـة) وعلـى مسـتوى النظـام؛ **فعلـى مسـتوى الوحـدة** يُشـير «تـوازن المصـالح» إلـى التكاليف التي تكون الدولة على استعداد لدفعها من أجل الدفاع عن قدراتها الفعليَّة مقارنـةً بالتكاليف الأخرى التي ترغب في دفعها لتوسيع نِطاق تلك القدرات. ووفقًا لـ"شويلر"، فإنَّ «قوى الوضع القائم» تسعى للحفاظ على ذاتها وحماية قدراتها الفعليَّة ولا تميل إلى زيادتها، وإنْ نَزَعَت إلى زيادتها، فإنها لا توظِّف في ذلك قوتها العسكرية؛ حيث إنها ترى أنَّ تكاليف الحرب تفوق المكاسب المحتملة من التوسُّع غير الآمن؛ مما يعني أَنْ اهتمامها بالقوة العسكرية يتغير تبعًا لمستوى التهديد الذي تتعرَّض لـه قدراتها **(Schweller, 1994: 104-105).**

أمّا «القوى الطموحة» فهي تُقدِّر ما ترغب في امتلاكه أكثر من تقديرها لما تمتلكه بالفعل، وتعمل على توظيف القوة العسكرية؛ بهدف تغيير الوضع القائم، وتوسيع نِطاق قدراتها. وبالنسبة لهذه القوى، فإنَّ مكاسب التوسُّع غير الآمن تفوق تكاليف الحرب. وعندما تكون تلك «القوى الطموحة» أقوى من «قوى الوضع القائم»، تزيد احتمالات نجاحها في تحقيق أهدافها التوسعيّة، حيث إن قَلب الوضع القائم يحتاج إلى قوى غالبة. ومن ثمَّ تصبح «القوى الطموحة» هي المحرِّك الرئيس لسلوك التحالف بينما تعد «قوى الوضع القائم» ردة الفعل **(Schweller, 1994: 104-105).**

وعلى مستوى النظام، يفترض "شويلر" أنَّ استقرار النظام يتوقف على مدى قوة وفعّالية الآليات المُستخدمة في تحقيق «توازن المصالح». ولذلك، فهو يرى أنَّ النظام سيتسِّمّ بالاستقرار عندما تكون الأحلاف التي أُنشِئتْ من قِبَل «قوى الوضع القائم» أقوى بكثير من الأحلاف التي تشكَّلت من قِبَل «القوى الطموحة» التي تسعى إلى تغييره. أمّا عندما تكون «أحلاف القوى الطموحة» أقوى من «أحلاف المدافعين عن الوضع القائم»، فإنَّ هذا يعني عدم استقرار النظام، وهو ما سيقود إلى تغييره في نهاية المطاف **(Schweller, 1994: 104).**

المطلب الثاني

طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة الليبرالية

يتمثَّل جوهر المدرسة الليبرالية في العلاقات الدولية في دراسة علاقة الدولة بالسياق المحلي والخارجي المحيط بها، والذي يكون له تأثير كبير في سلوكها الخارجي في السياسة الدولية. فعلى عكس الواقعيين، الذين يرون أنَّ الدول تتحرك في الأساس من أجل توفير الأمن الذي يُعرَّف لديهم في إطار القوة المادية والمصالح والمكانة، فإنَّ الليبراليين يرون أَنْ الدول يحركها إيمانها العميق بالعمل على ضمان الحرية والديمقراطية والقيم الإنسانية **(أبوزيد ب، ٢٠١٢: ٦١).**

وعلـى خـلاف الـواقعيين، الـذين يـرون أنَّ تحقيـق التعـاون الـدولي يبـدو صـعبًا ومحفوفًا بالمخاطر، يجادل الليبراليون بأنَّ التعاون ممكن وأنَّ الدول تستطيع السعي إلـى تحقيـق أهـدافها مـن خلالـه أكثـر مـن الصـراع والعـدوان؛ حيـث إنهـم يؤمنـون بـأنَّ نشـر الديمقراطيـة، وتعميـق الاعتمـاد الاقتصـادي المتبـادل، وتقويـة المؤسسـات الدوليـة سـيحقق السلام والأمـن الـدوليين. فهم ينظـرون إلـى السـلام باعتبـاره حالـة أصـلية ومُفترضـة لهـذا العالم، ويرفضون حل النزاعات من خلال الحروب والعنف، ويـرون أنَّ القـانون الـدولي هو الإطار الحاكم والضابط لسلوك الدول **(بن نهار، ٢٠١٦: ٤٧).**

ووفقًـا للمدرسـة الليبراليـة –وفـي القلـب منهـا الليبراليـة الجديـدة (أو الليبراليـة المؤسسية كما تُعرف في بعض الأحيان)، فـإنَّ المؤسسـات الدوليـة تلعـب دورًا مهمـاً فـي التـأثير علـى سياسـات وخيـارات الـدول؛ حيـث يفتـرِض الليبراليـون الجـدد أنَّ المؤسسـات الدوليـة - بوصـفها أداة مـن أدوات التعـاون الـدولي- قـادرة علـى تحقيـق السـلام والتعـاون ومنع اندلاع الحروب ووقوعها بين الدول عن طريق تغيير سلوك واتجـاه الـدول، ودفعهـا بعيدًا عن الحرب، وذلك من خلال ممارسة التأثير على سلوك الدول الأعضـاء. بالإضـافةِ إلى تحاشي ونبذ منطق الصراع والتنافس وصراع القوى وتعظيم حسابات الفائدة العائدة علـى الـدول ومصـالحها ومكانتهـا مـن وراء التحـرُّك الجمـاعي داخـل إطـار المؤسسـات الدولية **(أبوزيد، ٢٠١٨: ١٥١).**

وضِـمن هـذا الإطـار العـام للفرضـيات الأساسـية التـي تنطلـق منهـا المدرسـة الليبراليـة، يَنظُـر الليبراليـون الجـدد إلـى الأحـلاف بوصـفها مؤسسـات؛ وذلـك لأنهـا - كمـا يـرى "روبـرت كيـوهين" أحـد أبـرز مُنظـري الليبراليـة الجديـدة- تنطـوي علـى مجموعـة مُترابطة من القواعد والمبـادئ والمعـايير الرسـمية وغيـر الرسـمية، التـي تحـدد الأدوار أو الممارسـات السلوكية للـدول الأعضـاء، وتقيِّـد نشـاطهم، وتُشـكِّل توقعـاتهم **(Keohane, 1988: 174).**

وهو ما يؤكِّد عليه أيضًـا، "جـون إيكنبيـري" حينمـا يقـول: "إنَّ الأحـلاف بمنزلـة مؤسسات، تمتلك قواعد وقوانين تعمل علـى تنظيم وضبط سلوكيات الشـركاء المتحـالفين وتدفعهم إلى الحفاظ على استمرار علاقات التحالف فيمـا بينهم" **(Ikenberry, 1998: 67-68).**

ويرى الليبراليون الجدد أنَّ الدافع الرئيس الذي يقف وراء سعي الدول لتشكيل الأحلاف هو أنها تُعدّ بمنزلة وسيلة فعَّالة يمكن استخدامها وتوظيفها في تحقيق وتعزيز التعـاون فيمـا بينهـا. وذلـك مـن خـلال «الاعتمـاد المتبـادل المُعقـد» Complex interdependence الـذي يعمـل علـى الحـدّ والتخفيـف مـن مخـاطر الصـراع وحـالات التوتر بين الدول إلى الحدّ الأدنى، ويجعل العلاقات بينها أكثر سلميَّة. وذلك بافتراض أنـه

كلما ازداد عدد الدول المُترابطة المتعاونة، قلَّت احتماليَّة الحرب **(Hendrikx, 2015: 16)**.

وفي هذا الإطار، تتجه الدول إلى تسوية خلافاتها بالطرق السلمية، ولن يكون لديها توجُّه لتدمير ما حققته من مكاسب؛ حيث تشابكت وتفاعلت مصالحها بشكلٍ يجعل قرار الحرب صعبًا. وذلك استنادًا إلى أمرين: **الأول**، أنَّ طبيعة المصالح الناجمة عن «الاعتماد المتبادل» قد نَمَتْ إلى حجم يفوق بكثير مكاسب الحرب. **والثاني**، أنَّ الدول التي أفادت من هذا الاعتماد والترابط ستجعل من قرار الحرب مُكلِّفًا وغير عملي **(عقيل، ٢٠١٥: ١١٠-١١١)**.

ووفقًا لليبراليين الجدد، فإنَّ هذا «الاعتماد المتبادل المُعقد»، يمكن تحقيقه -في أغلب الأحيان- عن طريق تشكيل شبكة من الأحلاف. وذلك انطلاقًا مما تلعبه تلك الآلية التعاونية المهمة من دورٍ مركزيّ ومحوريّ في تحقيق الترابط بين الدول، وهو ما يَسهُم بدوره في خلق شكلٍ حقيقيّ ومفيد للتعاون فيما بينها **(Hendrikx, 2015: 16)**.

وعلى ضوءِ ذلك، يرى الليبراليون الجدد أنَّ الأحلاف تُعدّ حلًا عمليًّا لمشاكل الأمن الجماعي، وذلك بافتراض أنَّ انخراط الدول في علاقات تعاونية على نطاقٍ واسع هو عملية مُربحة للجميع؛ حيث يكون تحقيق الحدّ الأقصى من المنافع الإجمالية لكافة الأطراف (المكاسب المُطلقة) هو المهم بالنسبة للدول وليس تحقيق المكاسب النسبية الأعلى مقارنةً بالدول الأخرى. وهذا يعني أَنْ الأحلاف ليست بالضرورة مؤقتة (كما يرى الواقعيون)، وإنما يمكن أَنْ تصبح دائمة وذات أهمية كبيرة جدًّا بالنسبة لأعضائها على مدى فترة زمنية طويلة **(Hendrikx, 2015: 16)**.

أمّا فيما يَخُصّ «قضية استمرار وتطور الأحلاف»، فيرى الليبراليون الجدد أنَّ الأحلاف حين تنشأ فإنها تتطوّر ضِمن مسار مُستقل نسبيًّا عن مؤسسيها؛ مما يضمن لها البقاء والاستمرار. وهو ما عبَّرَ عنه "روبرت كيوهين"، حين رأى أنَّ الأحلاف تميل إلى الاستمرار في حال إذا ما كانت لها قوة وهياكل مؤسسية تنظيمية دافعة تعمل على استمرارها؛ أي أنَّ الأحلاف تستمر وتتطوّر عن طريق خصائصها المؤسسيَّة؛ حيث تعمل أبنية الاتصال المؤسسية على تيسير عملية التشاور والتفاهم بين الدول أعضاء الحلف؛ مما يُقلِل من ظروف عدم اليقين، وانعدام الثقة بينهم. هذا فضلًا عن أنَّ وجود تلك الأبنية -في حدِّ ذاته- يُعزز من مفاهيم المصالح الوطنية المؤيدة لإطالة أمدّ الحلف **(Hellmann and Wolf, 1993: 14)**.

واستنادًا إلى هذا المنطلق، يؤكِّد الليبراليون الجدد دومًا على أنَّ الأحلاف يمكن أَنْ تبقىَ وتستمر، بل ويجب الحفاظ عليها وتطويرها؛ لأنَّ التعاون الذي يتمّ في إطارها

هو أفضل طريقة تستطيع الدول من خلالها أَنْ تحقق مصالحها **(Hendrikx, 2015: 16).**

وبالنسبةِ لدرجة تماسك الأحلاف، فإنها تعتمد -في رأي الليبراليين الجدد- على درجة التزام الدول الأعضاء بالمبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المُتبعة داخل الحلف، لاسيما حينما تتعارض تلك الأبعاد المؤسسية الأربعة مع سعي الدول وراء مصالحها الفردية الخاصة. وبالتالي، فإنَّ الحلف قد يضعف في حال إذا ما امتنعَ أعضاؤه عن الامتثال إلى أيٍ من هذه الأبعاد المؤسسية **(Hellmann and Wolf, 1993: 14).**

ولذلك يرى الليبراليون الجدد أنَّ تلك الأبعاد المؤسسية لابد من الحفاظ عليها وتعزيزها وتطويرها باستمرار وإلَّا فسوف يتفكك الحلف مع الممارسات والظروف المتغيرة **(Hellmann and Wolf, 1993: 14).**

وفيما يَخُصّ الالتزامات والأعباء التي تفرضها وتقتضيها اعتبارات العضوية - والتي قد تدفع بعض الأعضاء أحيانًا إلى التفكير في الخروج من الأحلاف- فإنَّ الليبراليين الجدد يرون أنه يتعيَّن على الدول الأعضاء أَنْ تدرك جيدًا طبيعة وحجم العقوبات التى يمكن أَنْ تُوقَّع عليها في حال تراجعها عن الوفاء بتلك الالتزامات، والنهوض بتلك الأعباء التي سبق، وأَنْ تعهَّدت بها بموجب بنود المعاهدة التي أدت إلى إنشاء الحلف **(Hellmann and Wolf, 1993: 15).**

ولأنه من غير المُرجَّح أَنْ تنخفض مصالح جميع أعضاء الحلف في بقائه في الوقت نفسه وبالشدة ذاتها، فإنَّ الدول المُهتمة ببقاء الحلف سوف تعدُّ أنَّ تراجع الوفاء بالالتزامات والنهوض بالأعباء من قِبَل بعض الأعضاء الأخرين بمنزلة عمل غير ودي وغير ملائم. ومن ثمَّ ستحاول تلك الدول تغيير رؤى أولئك الذين يفكرون في الخروج من الحلف أو تهديدهم بالانتقام إذا فعلوا ذلك **(Hellmann and Wolf, 1993: 15).**

وفي هذا الإطار، قد يكون الانتقام مُحددًا ومُصرَّحًا به في معاهدة الحلف، أو قد يكون عن طريق الانتقام في مجالات قضايا أخرى خارج نِطاق الحلف (تضييق الخناق حولها- مثلًا- بشأن أمور تمس مصالحها الحيوية المباشرة). وهو الأمر الذي يدفع تلك الدول الراغبة في الخروج من الحلف في النهاية إلى تراجعها عن تلك الرغبة والوفاء بالتزاماتها والنهوض بأعبائها. وعلى ضوءِ ذلك، يجادل الليبراليون الجدد بأنَّ المنفعة الصافية لدولة ما من خرق قواعد النظام (مغادرة الحلف مثلًا) يجب أَنْ تفوق تكلفة القيام بذلك **(Hellmann and Wolf, 1993: 15).**

ووفقًا للمنظور الليبرالي الجديد، فإنه حتى في ظل غياب التهديد بالانتقام، قد يتوفَّر لدى الدول دوافع أخرى للامتثال إلى قواعد ومبادئ ومعايير وإجراءات الحلف التي تنتمي إلى عضويته. وذلك حينما تشعر بالقلق إزاء سابقة معينة (المصير البشِع الذي لاقته إحدى الدول إثر مغادرتها لحلف ما في السابق مثلًا)، أو عندما تُدرِك أنَّ عدم وفائها بالتزاماتها تجاه الحلف سوف يضر بسمعتها الدولية. وبالتالي، فإذا أدركت الدول أنه من مصلحتها الذاتية التمتُّع بسمعةٍ دوليةٍ جيدة، وكان لديها الرغبة في إبقائها والحفاظ عليها، فإنَّ ذلك قد يكون وحده كفيلًا بردعها عن الخروج من الأحلاف والوفاء بالتزاماتها تجاهها **(Hellmann and Wolf, 1993: 15)**.

وبينما يرى الواقعيون أنَّ الأحلاف تنتهي بمجرد تحقيق الهدف المُحدد الذى أُنشِئتْ من أجله، فإنَّ الليبراليين الجدد يجادلون بأنَّ العكس هو ما يحدث. فنظرًا لارتفاع تكلفة إنشاء الأحلاف بشكلٍ عام، يصبح من الأفضل الحفاظ على استمرارية الأحلاف القائمة بدلًا من العودة إلى سلوك المساعدة الذاتية الكامل، أو محاولة إنشاء أحلاف أخرى جديدة **(Narine, 1998: 38)**. وذلك طالما أنَّ الدول الأعضاء لديها الدوافع للحفاظ على ترمومتر العلاقات فيما بينها من ناحية، وكون المكاسب المُحققة من جرَّاء تلك العلاقات ما زالت محل اهتمام وتقدير الأعضاء الملتزمين بمنظومة المبادئ والمعايير والقواعد والإجراءات الصريحة والضمنيَّة المنشئة لهذه الأحلاف من ناحيةٍ أخرى **(Hellmann and Wolf, 1993: 14)**.

وفي الأخير، يجادل الليبراليون الجدد بأنَّ الأحلاف ليست جامدة، ولكنها مرنة تستطيع التكيُّف مع الظروف المتغيرة باستمرار، ويمكنها تحقيق أغراض أخرى قد تفوق أحيانًا، أهدافها ومهامها الرئيسة التي أُنشِئتْ من أجلها. أمّا إذا لم تعد تلك الأحلاف مفيدة بالنسبة لأعضائها، فيرى الليبراليون الجدد أنها يجب أَنْ تتوقف وتُحلّ **(Narine, 1998: 38)**.

المطلب الثالث

طبيعة الأحلاف الدولية في المدرسة البنائية الاجتماعية

ظهرت المدرسة البنائية الاجتماعية مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك على ضوءِ إدراك بعض محللي العلاقات الدولية أنَّ النظريات السائدة مُمثلة في الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة ليس بمقدورها تقديم تفسير للتغيُّرات الحادثة على المستوى الدولي، مثل نهاية الحرب الباردة. وقد تمَّ إدخال مصطلح البنائية في العلاقات الدولية من خلال كتابات "نيكولاس أونف" عام ١٩٨٩م، ثم كان تطويره

كمدخل تحليلي بعد ذلك من قِبَل "الكسندر وينت"، والذي يُعدّ المؤسِسّ المعاصر لهذا الاتجاه النظري **(وهبان، ٢٠١٤: ١١-١٢).**

وتُركِّز المدرسة البنائية الاجتماعية في دراسة السياسة الدولية على الأسس والبُنى غير المادية/ المعيارية Normative التي تحكم العلاقات بين الوحدات والأطراف الدوليين؛ حيث تعكف البنائية على دراسة وتحليل دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا ودور وأثر المتغيرات النفسية والثقافية والفهم الجماعي المشترك في تشكيل مصالح وأفضليات الدول، جنبًا إلى جنب مع الاعتبارات والمتغيرات المادية التي تقول بها المدرستان الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة **(أبوزيد ب، ٢٠١٢: ٦٢).**

ووفقًا لـ"ألكسندر وينت"، فإنَّ المدرسة البنائية تقوم على أساسين: **الأول،** يقول إنَّ بنية المجتمعات الإنسانية تتشكَّل وتتحدَّد في الأساس تبعًا للأفكار المشتركة أكثر منها على القوة المادية. **والثاني،** يقول إنَّ الهويات ومصالح الأطراف والفاعلين الموجودين في النظام الدولي يتمّ تشكيلها بناءً على هذه الأفكار، وبالتالي فهي ليست حتميَّة، أو هبة من الطبيعة، كما يجادل الواقعيون الجدد **(نفس المرجع: ٦٢-٦٣).**

ويجادل أنصار البنائية الاجتماعية بأنَّ الدول تميل إلى التعاون مع بعضها البعض عندما يطغى وجود بعض القيم والمعايير والأفكار (الأيديولوجيات) وتتشابه طبيعة الأبنية الاجتماعية (نظم الحكم، الثقافة، اللغة المشتركة، والطبيعة الديمقراطية لنظم الحكم... إلخ)، حيث تعتقد الدول أنَّ هذه السمات المشتركة فيما بينها تقيدها (كما تقيد نفسها) عن انتهاج سلوكيات عدائية أو أَنْ تُقِدم على انتهاك حقوق الإنسان. بل على العكس، فإنَّ تلك السمات تجعل من الدول «متحضرة» و«متمدنة». وهذه الدول - بما بينها من توافق قيمي وفكري- تميل للتعاون مع مثيلاتها؛ لشعورها بوجود إحساس كبير بالثقة والأمان في التعامل مع شبيهاتها **(أبوزيد أ، ٢٠١٢: ٣٣-٣٤).**

وينظر البنائيوّن الاجتماعيوّن إلى المؤسسات بوصفها بنية تفوق بنية المنظمات الحالية؛ حيث إنهم يرون «المؤسسة» مجموعة ثابتة أو هيكلية مؤلفة من هويات ومصالح. فالمؤسسات عبارة عن كيانات إدراكية لا يمكن الفصل بينها وبين أفكار الفاعلين حول الطريقة التي يعمل بها العالم؛ لذا، تُمثِّل المؤسسات والدول كيانات تأسيسية متبادلة، فتشمل المؤسسات قواعد التفاعل الدولي التأسيسية والتنظيمية. وهي على سبيل المثال تصوغ عمل الدولة وتضبطه وتعطيه معنى، كما تحدد جزئيًّا معنى الدولة. وفي الوقت ذاته، تظل المؤسسات موجودة؛ لأنَّ الدول تنتجها وتُعيد إنتاجها عبر الممارسة. فغالبًا ما تعطي المؤسسات الأوضاع الاجتماعية معاني على أساس الأدوار المُحددة مؤسسيًّا. وتقول البنائية إنَّ هويات الدول ومصالحها وطريقة ارتباطها الواحدة بالأخرى

قـد تتبـدَّل علـى المسـتوى العـام عبـر التفـاعلات التـي تثيرهـا المؤسسـات **(غـريفيش وأوكالاهان، ٢٠٠٨، ١٠٩-١١٠)**.

وضِمن هذا الإطار العام للفرضيات الأساسية التي تنطلق منها المدرسة البنائية الاجتماعيـة، يـرى البنـائيوّن الاجتمـاعيوّن أنَّ الـدافع الـرئيس الـذي يقـف وراء تشـكيل الأحلاف هو الإحساس المشترك بالقيم والمبادئ والمعايير والروابط والهوية التي تجمع بين أعضائها. فوفقًا لـ"مايكل بارنِت" -أحد أبرز مُنظري البنائية الاجتماعية- فإنَّ الهوية تلعب دورًا كبيرًا في إنشاء الأحلاف، وتساعد الدولة على إدراكها لطبيعة التهديدات التي يمكن أَنْ تتعرَّض لها من ناحية، وفي اختيارها للحلفاء من ناحيةٍ أخرى. وذلك بطريقةٍ تفوق منطق الفوضى أو الاعتبارات المادية (كما يرى الواقعيون) **(Wahby, 2007: 71)**.

ومن جانبهِ، يرى "فرانك شيملفينيج" أنَّ الأحلاف لا تتشكَّل بدافع الحفاظ على «توازن القوى» أو «توازن التهديد» أو «توازن المصالح»، وإنما هي تنشأ بغرض الرغبة في الحفاظ والدفاع عن القيم والمبادئ والمعايير والروابط والهوية المشتركة التي تتقاسمها مجموعة من الدول. وبالتالي، فإنه ليس بالضرورة أَنْ يؤدي اختفاء التهديد المشترك إلى تفكك الحلف طالما ظلَّت تلك القيم والمبادئ والمعايير والروابط والهوية محل اهتمام وتقدير أطرافها باستمرار**(Webber, 2009: 20)**.

وفي هذا الاتجاه نفسه يجادل "جون أوين" بأنَّ الأيديولوجيات المشتركة يمكن أَنْ تكون عاملًا مُحفزًا مهمًا لتشكيل الأحلاف، كما هو الحال في أحلاف الإمبراطورية الرومانية المقدسة خلال الفترة الممتدَّة من عام ١٥١٧م إلى عام ١٥٥٥م - والتي استخدمها "أوين" كدراسة حالة في دراسته التي حملت عنوان: «متى تُنشِئ الأيديولوجيات أحلافًا؟»- لإثبات صحة فرضيته **(Owen, 2005: 93)**.

ويتفق بعض البنائين الاجتماعيين –جزئيًّا- مع الواقعيين والليبراليين بخصوص الافتراض القائل بأنَّ الدول تسعى إلى تشكيل الأحلاف لخدمة مصالحها الوطنية. ولكن الاختلاف في هذا الصدد يَكمُن -بنظر البنائين الاجتماعيين- في أنَّ الدول ومواطنيها أنفسهم هم الذين يبنون ما تتضمنه تلك المصالح الوطنية، أخذًا في الاعتبار أنَّ المصلحة الوطنية هنا، ليست شيئًا مُحددًا مُسبقًا بشكلٍ موضوعيّ، بل هي مشروع دائم التكوين، ويختلف باختلاف الزمن والعلاقات الاجتماعية للفاعلين (الدول والأفراد). فكما تتغير مبادئ وأفكار الأفراد، يمكن أَنْ تتغيَّر- أيضًا- المصالح الوطنية للدول **(Hendrikx, 2015: 21)**.

أمّا بخصوص درجة تماسك الأحلاف، فيرى البنائيوّن الاجتماعيوّن أنها تتوقف على عنصرين رئيسين، هما **(Webber, 2009: 22)**:

١- **الهويـة:** فكلمـا كـان الهـدف الـرئيس لعلاقـة التحـالف هـو التأكيـد بصـورةٍ دائمـة علـى ضـرورة الحفـاظ والـدفاع عـن الهويـة المشـتركة وتعزيـز أواصـرها، زادَ ذلـك مـن تماسك الحلف. وفـي المقابـل، عنـدما تصـبح تلـك الهويـة ليسـت مـن أولويـات الحلفـاء، فـإنَّ تماسك الحلف سوف يضعف.

٢- **القواعد والمعايير:** ففي حال إذا ما تمَّ احترام القواعد والمعايير المشتركة التـي تحكم سلوك الـدول الأعضـاء، وتـمَّ الالتـزام بهـا، فـإنَّ الحلـف سـوف يصـبح أكثـر تماسـكًا. والعكـس صـحيح، فـإذا مـا أُنتهِكَـتْ تلـك القواعـد والمعـايير بشـكلٍ صـارخ ومُتكـرر، فـإنَّ الحلف سيصبح أقل تماسكًا وأكثر ضـعفًا. بمعنـى آخـر، يعتمـد تماسـك الحلـف علـى إعـادة التأكيد المستمر على احترام قواعده ومعاييره الأساسية المشتركة من قِبَل أعضائه.

ومع ذلك، يُقرّ البنـائيوّن الاجتمـاعيوّن بـأنَّ وجـود الهويـات المشـتركة، والالتـزام بالقواعد والمعايير والقيم والمبادئ التأسيسية المُنظِّمة والضابطة للأحـلاف لا يحـول تمامًـا دون وجود خلافات بين الدول الأعضاء حول بعض القضايا. ولكن الشـيء المهم هنـا- فـي رأيهم- هو ألَّا تكون تلك الخلافات نمطًا سائدًا ومستمرًا. أو بعبارة أخرى، يجـب ألَّا تكـون الخلافـات السـمة المُميِّـزة للحلـف؛ لأنَّ ذلـك إذا حـدث، سيصـبح الحلـف مُهـددًا بالتفكـك والانهيار **(Ratti, 2017: 101-102)**.

وبالنسـبةِ لـــ «قضـية توسـيع الأحـلاف»، فإنـه يُنظَـر إليهـا مـن قِبَـل البنـائين الاجتمـاعيين علـى أنهـا عمليـة تنشـئة اجتماعيـة دوليـة، يـتمّ خلالهـا دمـج القـيم والمبـادئ والقواعد والمعايير التأسيسية للحلف في عمليات صُـنع القرارات الوطنيـة للـدول المُتقدِّمَـة بطلـب الانضـمام لعضـوية الحلـف. وذلـك بغـرض إكسـابها الهويـة الجماعيـة للحلـف **(Schimmelfennig, 1999: 211-212).**

ولـذلك، يشـترِّط البنـائيوّن الاجتمـاعيوّن أنـه لكـي تحصـل الـدول علـى عضـوية الأحلاف، لابد من استيعابها لقيمها ومبادئها وقواعدها ومعاييرها، على النحو الذي تصبح معـه مُعتقداتها المجتمعيـة وممارسـاتها السلوكية جزءًا لا يتجزأ مـن هويـة تلـك الأحـلاف **(Schimmelfennig, 1999: 211-212).**

وعليـه، يجـادل البنـائيوّن الاجتمـاعيوّن بـأنَّ الأحـلاف تمتلـك القـدرة علـى بنـاء هويـات جماعيـة بـين أعضـائها تتجـاوز نِطـاق العلاقـات المبنيـة علـى حسـابات المصـالح الخاصـة الضـيقة. ويـرون أيضًـا، أنَّ تلـك الهويّـات الجماعيـة تُعـدّ عـاملًا مُحفـزًا مُهمًّـا لاستمرار العلاقات التعاونية داخل الأحلاف **(Hendrikx, 2015: 21).**

غير أنَّ البنـائين الاجتمـاعيين يقرّون -فـي الوقت ذاتـه- بـأنَّ بنـاء هويـات وطنيـة جديـدة تتوافـق مـع مبـادئ الحلـف أمـرٌ لا يمكـن تحقيقـه إلَّا بعـد فتـرة انتقاليـة، يـتمّ خلالهـا

اسـتيعاب القـيم والمبـادئ والقواعـد والمعـايير الجديـدة مـن قِبَـل الـدول المُتقدِّمَـة بطلـب الانضمام لعضوية الحلف. ففي بعض الحالات قد تحتاج تلك الدول إلـى المزيد من الوقت لإعادة هيكلة مؤسساتها الداخلية بصورةٍ تُمكِّنها من الامتثال لقيم ومبادئ وقواعد ومعايير الحلف الجديدة **(Ratti, 2017: 100).**

وخلاصـة القـول، إنَّ الأحـلاف فـي إطـار «المدرسـة البنائيـة الاجتماعيـة» تعـدُّ تجسيدًا واضـحًا للقيم والمبـادئ والقواعد والمعـايير والهويـة المشتركة التـي تَبنـي وتُنظِم الممارسـات السـلوكية للـدول الأعضـاء، وتُحـدد مـا هـو مناسـب بالنسـبة لهـا، ومـن ثـمَّ يـتمّ توجيههـا وإرشـادها اجتماعيًّـا وفقًـا لهـذه القـيم والمبـادئ والقواعـد والمعـايير والهويـة المشتركة بدلًا من التصرُّف فقط؛ استنادًا إلى القواعد القانونيـة المُلزِمـة المنصـوص عليهـا في معاهدة التحالف **(Webber, 2009: 21).**

الخاتمة:

اسـتهدف هـذا البحـث التعريـف بمفهـوم الأحـلاف الدوليـة، وإبـراز الفـوارق الجوهرية بينه وبين بعض المفاهيم الأخرى. إلى جانب التعرُّف على طبيعـة الأحـلاف فـي إطـار المـدارس الفكريـة للعلاقـات الدوليـة (الواقعيـة، الليبراليـة، البنائيـة الاجتماعيـة). وارتباطًا بما تقدَّم فقد ضَمَّ بحثنا مبحثين رئيسين على النحو المتقدم؛ حيث عرَّفنـا فـي أثنـاء **المبحث الأول** المقصود بالأحلاف الدولية؛ وإبراز الفوارق بينهـا وبـين غيرهـا مـن أنمـاط السلوك التعاوني (الائتلاف الدولي، الكُتلة الدوليـة، الشراكة الاستراتيجية). ثـمَّ تناولنـا فـي **المبحث الثـاني** طبيعـة الأحـلاف الدوليـة فـي إطـار كل مـن المدرسـة الواقعيـة، والمدرسـة الليبرالية، والمدرسة البنائية الاجتماعية. **ويمكن إبراز النتائج التي خلصنا** إليها من خـلال هذا البحث في النقاط الرئيسة التالية:

١- إنَّ الأحـلاف الدوليـة عبـارة عـن علاقـة رسـمية تجمـع دولتـين أو أكثـر؛ بهـدف حمايـة الأمن القومي لأعضائها ضد تهديد دولـة أو مجموعـة مـن الـدول. وهـي فـي ذلـك عـادةً مـا تُقيم لنفسـها هيئـات للإشـراف علـى تحقيـق وتنفيـذ الأهـداف والمهـام ومتابعـة الالتزامـات المنصوص عليها في معاهداتها التأسيسية.

٢- يتمثل الفارق الجوهري بين الأحلاف الدوليـة والائتلافـات الدوليـة فـي أنَّ «الأحـلاف» تستند إلـى معاهدة رسـمية مُلزمـة قانونًـا لطرفيهـا أو أطرافهـا. هذا إلـى جانـب أنهـا تمتلـك القدرة على البقاء حتى بعد انتهاء الأسباب التي أدت إلى إنشائها، واتساع نِطاق اهتماماتهـا الأمنية. أمّا «الائتلافات» لا تقوم على أساس إبـرام معاهدة رسـمية بـين أعضـائها، فضـلًا عن محدودية مجالات التعاون التي تتمّ فـي إطارهـا، وهـي تنتهـي بمجـرد انتهـاء الـدواعي التي أدت إلى تشكيلها.

٣- إنَّ الفـارق الـرئيس بـين الأحـلاف الدوليـة، وكـل مـن الكُتـل الدوليـة والشـراكات الاستراتيجية، يَكمُن في أنَّ «الأحلاف» يشترِط لقيامها التوقيع على معاهدة رسمية من قِبَـل أعضـائها، فضـلًا عـن اهتمامهـا الـرئيس يَنصَـبَّ علـى القضـايا العسـكرية/الأمنية والسياسية بالدرجةِ الأولى. أمّـا «الكُتل الدوليـة» و«الشراكات الاستراتيجية» فلا تتطلَّب بالضـرورة إبـرام معاهدة رسـمية بـين أطرافهـا، بالإضـافةِ إلـى أنَّ نِطـاق اهتمامهـا يمتد ليشـمل الكثيـر مـن القضـايا السياسـية، والأمنيـة، والاقتصـادية، والاجتماعيـة، والعلميـة، والثقافية، وغيرها.

٤- إنَّ الأحلاف الدولية لم تقتصر على نمط واحد أو اثنين، وإنما تعددت أنماطها؛ فمنها الدفاعيـة، والهجوميـة، والمتكافئـة، وغيـر المتكافئـة، وذات البنيـان المتعدد، وذات البنيـان الهرمي، والأيديولوجية، والمؤسسية، وغيرها.

٥- إنَّ الأحـلاف فـي إطـار «الواقعيـة الكلاسـيكية»، ليسـت سـوى وسـائل لتوزيـع تكـاليف الدفاع والحرب. ولأنها تحدّ من خيارات السياسة أمام الدول الأعضـاء، وتميل لأنْ تكون أكثر تكلفةً من أشكال الالتزامات العسكرية الأخرى، فإنَّ الدول سوف تتجنَّب الدخول فـي علاقات تحالف إذا ما أدركت أنها تمتلك من القوة مـا يكفيهـا للـدفاع عن نفسـها، والصـمود أمـام أعدائها دون دعـم الآخـرين، أو عنـدما تجد أنَّ أعبـاء الالتزامـات الناجمـة عن خيـار التحالف تفوق المزايـا أو الفوائد المتوقعـة منـه. وبالتـالي، فـالأحلاف هـي -إلـى حدٍّ كبيـر- «مسألة ملاءمة وليست مسألة مبدأ» كما يقول "مورجـانثو" **(Morgenthau, 1959: .185)**

٦- إنَّ تماسـك الأحـلاف فـي إطـار «الواقعيـة الكلاسـيكية»، يـرتبط بمـدى تجـاوز أهميـة الغرض الرئيس من إنشائها لأية مصالح ذاتية أخرى خاصة بأعضائها.

٧- إنَّ بقاء الأحلاف في إطار «الواقعية الكلاسيكية»، يتوقف على مدى بقاء واستمرار التهديدات المشتركة التي أدت إلى تشكيلها.

٨- إنَّ درجة مصداقية الأحلاف في إطار «الواقعية الكلاسيكية»، تعتمد على مـا إذا كـان أعضائها قد أبرموا فيما بينهم معاهدة رسمية مُلزِمـة تُحدد بشكلٍ واضـح وصـريح طبيعـة الأهداف والمهام التي يسعون إلى تحقيقها، وطبيعة الآليات والإجراءات اللازمة لتنفيذها.

٩- إنَّ تشكيل الأحلاف في إطار «الواقعية الجديدة»، يأتي من مُنطلقٍ رئيسٍ؛ وهو رغبـة الـدول الأعضـاء فـي تحقيـق وتعزيـز أمنهـا ضـد أعـدائها؛ بهـدف الحفـاظ علـى مواقعهـا ووجودها في بيئة النظام الفوضوية.

١٠- إنَّ قرار الدول بالدخول في علاقات تحالف مع غيرها من الدول في إطار «الواقعية الجديدة»، يتحدَّد بشكلٍ رئيس من خلال مقارنة المنافع التي يمكن أَنْ تحصل عليها من الحلف بالتكاليف التي يمكن أَنْ تتكَبَّدها من جرَّاء علاقة التحالف.

١١- إنَّ زيادة عدد الدول الأعضاء في الأحلاف في إطار «الواقعية الجديدة»، يترتَّب عليه إعاقتها عن أداء مهامها بكفاءةٍ وفعاليّة؛ وذلك بحكم تزايد ما ينشأ بينها من مشاكل وخلافات.

١٢- تتوقف درجة تماسك الأحلاف في إطار «الواقعية الجديدة» على درجة التهديد الذي أدى إلى إنشائها؛ فإذا ارتفعت درجة التهديد زادَ تماسك الأحلاف، والعكس صحيح.

١٣- إنَّ ضعف تماسك الأحلاف إثر تراجع مستوى التهديد في إطار «الواقعية الجديدة»، يقود في النهاية إلى تلكؤ الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها والنهوض بأعبائها. وهو ما يترتَّب عليه تفكك الحلف بمجرد الاختفاء الكلي للتهديد الذي نشأ بالأساس لدرئه.

١٤- إنَّ الأحلاف في إطار «الواقعية الكلاسيكية الجديدة»، تُستخدَّم كأداة لضبط وتنظيم وتوازن المصالح المُتعارضة بين الدول؛ بهدف الحفاظ على استقرار النظام الذي تعمل في إطاره تلك الدول، ومنع اندلاع الحرب فيه. وذلك بخلاف «الواقعية الكلاسيكية» و«الواقعية الجديدة» اللتين تُركِّزان على استخدام الأحلاف كأداة لإحداث «توازن القوى» و«توزان التهديد»؛بهدف الحفاظ على أمن وبقاء الدول.

١٥- إنَّ تشكيل الأحلاف في إطار «الليبرالية الجديدة»، يأتي من مُنطلقٍ رئيسٍ؛ وهو العمل على استخدامها وتوظيفها كأداة فعّالة في تحقيق وتعزيز التعاون بين الدول بما يضمن تحقيق مصالحها الوطنية بصورةٍ أفضل من تصرُّفها بشكلٍ مُنفرِد من جِهة، والتقليل من مخاطر الصراع عبر الاعتماد المتبادل وتعظيم درجة الترابط والتشابك بين مصالح تلك الدول مع بعضها البعض من جِهةٍ أخرى.

١٦- إنَّ درجة تماسك الأحلاف في إطار «الليبرالية الجديدة»، تتوقف على مدى التزام أعضائها بالمبادئ والمعايير والقواعد وإجراءات اتخاذ القرارات المُتبعة داخلها.

١٧- إنَّ الأحلاف في إطار «الليبرالية الجديدة»، تتسِّم بدرجةٍ عالية من المرونة، ولذلك فهي تمتلك القدرة على التكيُّف مع الظروف المتغيرة باستمرار، وبإمكانها تحقيق أغراض أخرى قد تفوق ـ أحيانًا ـ أهدافها ومهامها الرئيسة التي أُنشِئتْ من أجلها.

١٨- إنَّ الأحلاف في إطار «الليبرالية الجديدة»، لا تنتهي بمجرد تحقيق الهدف المُحدد الذى أُنشِئتْ من أجله (كما يرى الواقعيون)، وإنما هي لديها القدرة على البقاء والاستمرار طالما ظلَّت تحقق المزيد من المكاسب لأعضائها.

١٩- إنَّ الغرض الرئيس من تشكيل الأحلاف في إطار «البنائية الاجتماعية» هو الحفاظ والدفاع عن القيم والمبادئ والمعايير والروابط والهوية المشتركة التي تجمع بين أعضائها.

٢٠- إنَّ درجة تماسك الأحلاف في إطار «البنائية الاجتماعية»، تتوقف على مدى اهتمام أعضائها بالحفاظ والدفاع عن هويتهم المشتركة من جِهة، ومدى التزامهم بالقواعد والمعايير المشتركة الحاكمة لسلوكهم داخل أحلافهم من جِهةٍ أخرى.

٢١- إنَّ الغرض الرئيس من توسيع الأحلاف في إطار «البنائية الجماعية» هو إكساب الدول الراغبة في الانضمام إلى عضويتها هوياتها الجماعية وقيمها ومبادئها وقواعدها ومعاييرها.

٢٢- إنَّ اختفاء التهديد المشترك في إطار «البنائية الاجتماعية»، لا يقود بالضرورة إلى تفكك الأحلاف، وذلك طالما ظلَّت القيم والمبادئ والمعايير والروابط والهوية المشتركة التي يتقاسمها أعضاؤها محل اهتمامهم وتقديرهم باستمرار.

- قائمة المراجع:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

موسوعات:

الكيالي، عبدالوهاب (وآخرون) (١٩٩٠). **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج ٢.

كُتب:

أبوزيد، أحمد محمد (٢٠١٨). **العلاقات اليمنية الخليجية: الإخوة الأعداء**، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، ط١.

ابن نهار، نايف (٢٠١٦). **مقدمة في علم العلاقات الدولية**، الدوحة: مؤسسة وعى للدراسات والأبحاث، ط١.

توفيق، سعد حقي (٢٠١٠). **مبادئ العلاقات الدولية**، بغداد: المكتبة القانونية، ط٥.

جاد، عماد (١٩٩٨). **حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ط١.

سليم٢، محمد السيد (١٩٩٨). **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط ٢.

شكري، محمد عزيز، وناصف، مصطفى (١٩٧٨). **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٧).

علوي، مصطفى (٢٠١٤). **العلاقات الدولية**، القاهرة: مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح.

مقلد، إسماعيل صبري (١٩٩١). **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

منصور، ممدوح محمود مصطفى (١٩٩٧). **سياسات التحالف الدولي: دراسة في أصول نظرية التحالف الدولي ودور الأحلاف في توازن القوى واستقرار الأنساق الدولية**، القاهرة: مكتبة مدبولي.

كُتب مُترجمة إلى اللغة العربية:

دورتي، جيمس، وبالستغراف، روبرت (١٩٨٥). **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، وليد عبدالحي (مترجم)، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع.

شيهان، مايكل (٢٠١٥). **توازن القوى: التاريخ والنظرية**، أحمد مصطفى (مترجم)، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ط١.

غريفيش، مارتن، وأوكالاهان تيري (٢٠٠٨)، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث.

دوريات:

أبوزيد، أحمد محمد (شتاء ٢٠١٢). "كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد ٤٤، ص ص ٢٥- ٨٦.

_____ (خريف ٢٠١٢). "نظرية العلاقات الدولية: عرض تحليلي"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، بيروت، العدد (٣٦)، ص ص ٤٧-٧٦.

عقيل، وصفي محمد (٢٠١٥). "التحوّلات المعرفية للواقعية والليبرالية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة"، **مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية**، المجلد ٤٢، العدد الأول، ص ص ٩٩-١١٨.

وهبان، أحمد محمد (٢٠١٤). "النظريـة الواقعيـة وتحـديات التحـول فـي السياسـة الدوليـة: دراسة تقويمية"، **المجلة العلمية**، كلية التجـارة، جامعـة أسيوط، العدد (٥٧)، ص ص ١١٩٦- ١٢٣٦.

_____ (٢٠١٦). "الواقعيـون وتحليـل العلاقـات الدوليـة مـن مورجـانثو إلـى ميرشـايمر: دراسـة تحليليـة للنظريـة الواقعيـة عبـر سـتة عقـود"، **مجلـة الحقـوق للبحوث القانونيـة والاقتصـادية**، كليـة الحقوق، جامعـة الإسكندرية، العدد الأول، ص ص ٧-٣٠.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية:

Books:

Bergsmann, Stefan; (2001). "The concept of Military Alliance", in: Reiter, Erich & Gartner, Heinz (eds.), **Small States and Alliance**, Berlin: Springer-Verlag Berlin Heidelberg.

Edwards, David V; (1964). **International Political Analysis**, New York: Rinehart and Winston Inc.

Haas, Ernst B. & Whiting, Allen S; (1956). **Dynamics of International Relations**, New York: McGraw- Hill Book Co., Inc.

Jervis. R; (1976). **Perception and Misperception in International Politics**, Princeton: Princeton University Press.

Liska, George; (1962). **Nations in Alliance**, Baltimore: Johns Hopkins Press.

_____ (1977). **Quest for Equilibrium**, Baltimore.

Morgenthaw, Hans J.; (1959). "Alliances in theory and Practice", In: Arnold, Avolfers (ed.), **Alliance Policy in the cold war**, Baltimore: John Hopkins University Press.

Osgood, Robert E. and Tucker, Robert W; (1968). **International Affairs: Force, Order, Justice**, Baltimore: John Hopkins Press.

Osgood, Robert; (1972). "The Nature of Alliances" in: Pfaltzgraff Jr., R.L**. Politics and the International System,** New York: J.B. Iippincott Co.

Pierre, Andrew J; (2002**). Coalitions: Building and Maintenance. The Gulf War, Kosovo, Afghanistan, and the War on Terrorism**, Washington: Georgetown University Institute for the Study of Diplomacy.

Rothstein, Robert L; (1968). **Alliances and Small Powers**, New York: Columbia University Press.

Ratti, Luca; (2017). "International Relations Theory and NATO's Post-Cold War Path: An Ongoing Debate", in: Leonardis, Massimo de etal (eds**.), Proceedings of the IX Study Conference on the Atlantic Alliance The fight against transnational terrorism: a role for NATO?**, Milan: Notebooks of the Department of Political Science, Catholic University of the Sacred Heart.

Sullivan. J; (1974). "International Alliances" in: Hass, Ernest (ed**.), International Systems**, New York: Chandler.

Sutch, Peter & Elias, Juanita; (2007). **International Relations Basics**, New York,: Routledge.

Wolfers, Arnold; (1962). **Discord and Collaboration: Essays on International Politics**, Baltimore: Johns Hopkins University Press.

Waltz, Kenneth N; (1979). **Theory of International Politics**, New York: McGraw-Hill College.

Walt, Stephen M; (1987). **The Origins of Alliances**, Ithaca: Cornell University Press

Periodicals:

Firoozabadi, Jalal Dehghani & Ashkezari, Mojtaba Zare; (2016). "Neo-Classical Realism in International Relations", **Asian Social Science**, Vol. 12, No. 6, PP. 95-99.

Hellmann, Gunther & Wolf, Reinhard; (Autumn 1993). "Neorealism, Neoliberal Institutionalism, and the Future oF NATO", **Security Studies,** Vol. 3, No. 1, PP. 3-43.

Ikenberry, G. John; (Winter 1998). "Institutions, Strategic Restraint, and the Persistence of American Postwar Order", **International Security,** Vol. 23, No. 3, PP. 43-78.

James, Patrick; (October 1995). "Structural Realism and the causes of War", **Mershon International Studies Review,** Vol. 39, No. 2.

Keohane, Robert O; (Summer 1988). "Alliances, Threats, and the Uses oF Neorealism," **International Security,** Vol. 13, No. 1 , PP. 169-176.

Morrow, James D; (1991). "Alliances and Asymmetry: An Alternative to the Capability Aggregation Model of Alliances", **American Journal of Political Science**, Vol. 35, No. 4, Nov., PP. 904-933.

Mansingh, S; (28 May – 4 June 2005). "India and the US: A Closer Strategic Relationship?", **Economic and Political Weekly**, PP. 2221- 2225.

Narine, Shaun; (Summer 1998). "Institutional Theory and Southeast Asia: The Case of the Asean", **World Affairs**, Vol. 161, No. 1PP. 33-47.

Owen, John M; (March 2005). "When Do Ideologies Produce Alliances? The Holy Roman Empire, 1517-1555", **International Studies Quarterly**, Vol. 49, No. 1, PP. 73-99.

Rose, Gideon (Oct., 1998). "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy", **World Politics**, Vol. 51, No. 1, PP: 144-172.

Snyder, Glenn H; (Spring 1990). "Alliance Theory: A new realist first cut", **Journal of International Affairs**, Vol. 44, No. 1, PP. 103-123.

Schweller, L. Randall; (Summer 1994). "Bandwagoning for Profit", **International Security**, Vol. 19, No. 1, PP: 72-107.

Schimmelfennig, Frank; (December 1998). "NATO Enlargement: A Constructivist Explanation", **Security Studies**, PP. 198-234.

Wilkins, Thomas S; (January 2012). "Alignment', not 'alliance' – the shifting paradigm of international security cooperation: toward a conceptual taxonomy of alignment", **Review of International Studies**, Vol. 38, No. 1 , 53-76.

Wilkins, Thomas S; (2008). "Russo-Chinese Strategic Partnership: A New Form of Security Cooperation?", **Contemporary Security Policy**, Vol. 29, issue 2, PP. 358- 383.

Walt, Stephen M; (1997). "Why Alliances Endure or Collapse**", Survival: Global Politic and Strategy**, Vol. 39, Issue 1.

Waltz, Kenneth N; (2000). "Structural Realism after the Cold War", **International Security** vol. 25, No.1.

Walt, Stephen M; (Summer/Fall 1989). "Alliances in Theory and Practice: What Lies Ahead?"**, Journal of International Affairs**, Vol. 43, No. 1.

Unpublished Research Papers:

Webber, Mark; (8/4/2009). "Thinking NATO through Theoretically", Paper presented to the ECPR Joint Sessions, Lisbon.

Thesis:

Banerjee, Sudarshana; (2010**).** The South Eastern Asian Region during the Cold War: A Study in Alliance Formation and Balance of Power, **Unpublished Doctoral Dissertation** Jadavpur University, Kolkata.

Hendrikx, Vincent; (2015). UnderstandIng The Viability of Military Alliances: How the perspectives of interests and identity can explain why NATO survived and SEATO failed, **Unpublished Master Thesis**, department of Political Science, Faculty of Management, Radboud University, Nijmegen.

Kwak, Kwang Sub; (June 2006). "The US-ROK Alliance, 1953 – 2004: Alliance Institionalization", **Unpublished Doctoral Dissertation**, Department of Political Science in the School, Southern Illinois University Carbondale.

Rafferty, Kirsten L; (November 2000). Alliances and Insitutions: Persistence and Disintegration in Security Cooperation, **Unpublished Doctoral Dissertation**, Me Gill unveristy, Montereal.

Wahby, Hisham M; (2007). The US-Saudi Alliance: The Question of Durability and Alliance Theory, **Unpublished Doctoral Dissertation**, George Mason University.